

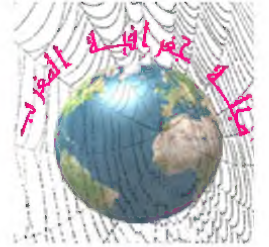
منشورات الكلية
سلسلة نبوات رقم 6

جامعة عبد المالك السعدي
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
تطوان - المغرب

تسمية جبال الريف: أي استراتيجية؟



”مجموعة البحث الجغرافي حول جبال الريف“



الفهرس

- كلمة السيد وزير التربية الوطنية..... 11
— كلمة السيد والي صاحب الجلالة على ولاية تطوان..... 15
— كلمة السيد قيوم كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتطوان..... 19

I — خصائص ودينامية الأوساط الطبيعية

- حركية متفوح مقدمة جبال الريف، أساس لإعداد متباين^(١)
أفانار (جان ميشيل) ومودي — هادي (سجيرة)
— حول عدم استقرار السطح بمنطقة الريف الشمالي الغربي^(٢)
عضوم (الصادق) والمرتجي (محمد) والطاهري (محمد) والطيب
(محمد)
— معارف مرفلوجية للقطاع الساحلي الفنيديق — رأس تارغة^(٣)
بوغابة (عبد السلام)
— انزلاق بوهدا (الريف الأوسط) : طبيعة الحركية ونتائج
ومقترحات^(٤)
الفلاح (بوشني) وأسبري (الحسن)
— الزلزالية بمنطقة تطوان : نبذة تاريخية، وأثر الموضع، وقواعد ومقترحات
لمقاومة الزلازل^(٥)
أحنيش (محمد) والدرعي (محمد) والحجاجي (خليل)
و بنموسي (عبد الخالق)

(١) مقال باللغة الفرنسية.

- خصائص الصلاصيل البليوسينية بتطوان : نحو مقارنة ثسقية لمعوقات
التهيشة الحضرية في مدينة تطوان والمراكز التابعة لها^(١)
- أحنيش (محمد) و الدرعي (محمد) والحجاجي (خليل) والدرار
(شكيب) وبنموسى (عبد الخالق)
- دراسة الخصائص الفزيائية للتكوينات الباطنية لسهل تطوان^(٢).
- أحنيش (محمد) و الدرعي (محمد) و الحجاجي (خليل)
و بنموسى (عبد الخالق)
- تأثير علم استقرار السفوح على تنمية مناطق جبال الريف : مقارنة مع
الجبال البيتيكية بالجنوب الشرقي الإسباني^(٣)
- برادة (فريدة) وكارسيا-روسيل (لويس)
- الإمكانيات المطرية بمرتفعات الشمال الغربي للبلاد التونسية..... 27
الحجري (جميل)

II — تدبير الموارد الطبيعية والبشرية

- التراث الأركيولوجي لساحلي غمارة والريف كإحدى ركائز التنمية^(٤)
كويسي (باتريس) و توري (عبد العزيز)
- الموارد المائية بجبال الريف وإشكالية التنمية المستدامة : قراءة في
التصورات الجديدة للإعداد المائي الجهوي..... 49
العبدلاوي (محمد) وأفقير (الحسين)
- الواجهة المحيطة الشمالية الغربية من المغرب : الإعداد المائي والاشكال
الجديدة لتنظيم المجال المحلي..... 63
أفقير (الحسين)
- مصادر المياه في أحواض الكوس وفحص طنجة والأحواض الساحلية
المتوسطة^(٥)
- كايز (عبد الله)
- هيدروجيو كيميائية الجزء الشمالي لدايم الفليس في شبه الجزيرة
الطنجية^(٦)
- عضوم (الصادق) والمرنجي (محمد) والطاهري (محمد) والطيب
(محمد)

- مادة الفلور في مياه منطقة طنجة^(١) ...
 عضوم (الصادق) والمرنحي (محمد) وبوعزة (عبد الرحمان)
 والطاهري (محمد) والطيب (محمد)
 — دراسة إمكانيات التنمية المتدرجة ببيال الريف : حالة غاية بني سعيد^(٢)
 بوكيل (أحمد)
 — الفطريات الغذائية : موارد طبيعة هامة ببيال الريف^(٣)
 أبوروح (محمد)

III — التحولات الديموغرافية والاجتماعية

- المسكن الريفي كمؤشر عن التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الجزء الشمالي من منطقة جبال^(١)
 بوليفة (عبد العزيز)
 — السيورة السوسيو بحالية للمنطقة الشمالية بين الوظيفة الوطنية والتوظيف الدولي 91
 الزين (عبد الفتاح)
 — الاحتياطي والزيف الديموغرافيين في مجال جبالي بالجنوب الشرقي الإسباني (منطقة مرسية)^(٢)
 سيرانو مارتينيز (خوسي ماريا)
 — دراسة مجال في خضم تحولات سوسيو اقتصادية : حالة اترارة بشمال غرب الجزائر^(٣)
 فرحي (صلاح)
 — النقل الديموغرافي ودوره في تمدن جبال التل : حالة اترارة بشمال غرب الجزائر^(٤)
 فرحي (صلاح)
 — القسم الشمالي — الغربي من سلسلة القلهر التونسي : أزمة وسط طبيعي ومؤشرات تدهور الحياة الريفية^(٥)
 بوركو (المنجي)

(١٠) مقال باللغة الإسبانية.

IV - قراءة في بعض تجارب مشاريع التنمية في بلدان أخرى

— الأعداد التراكمي واختيارات التنمية في المجالات الطبيعية : حالة التجربة الأندلسية^(١٠٠)

لارا (الريفي لويز) وبونيا (خوسي ميروندا)

— تجربة التنمية الريفية بالأندلس : حالة برنامج LEADER^(١٠١)

بونيا (خوسي ميروندا) ولارا (الريفي لويز)

— تسميد الأرض بواسطة عملية تخمير أوراق شجر السنط والأحوال الطرية لمحطات معالجة المياه المستعملة^(١٠٢)

الوسلاقي (محمد علي) وقسنطيني (محمد) وحداد (محمد)
وشاربوتيل (ي)

V - أولويات التنمية في جبال الريف

ومحاولة تحديد آليات تطبيقها

— ضرورة تقديم حصيلة مضبوطة ومنهجية لأعمال المحافظة على التربة D.R.S. قصد إعداد استراتيجية تنمية للمستقبل : ملاحظات خبير سابق في مشروع الإنماء الاقتصادي لمناطق الريف الغربي DERRO بيازة^(١٠٣)

ليون (ماتيو)

— تطور السياحة بالساحل المتوسطي للمغرب : حصيلة وآفاق^(١٠٤)

هيلاني (ميمون)

— تجزئات الدولة : محور سياسة الإسكان بمدينة تطوان^(١٠٥)

أزكاغ (عبد اللطيف)

— الجماعات المحلية والتنمية المنهجية للأرياف : جوانب مؤسسية وثقافية ومالية^(١٠٦)

الزواكي (مولود)

— الوجه الآخر لسياسة التهيئة الهيدرو-فلاحية : الأجدرة الاجتماعية :

(١٠٠) مثال باللغة الإسبانية.

حالة بني يسف وبني زكار وأهل سريف في الهوامش الجنوبية الغربية
لجبال الريف^(١)

بن عتو (محمد)

— عمليات الإعداد التقني في أحواض وجبال الريف الشرقي : تصنيفها،
وتوزيعها المجالي، ومحاولة تقيسية^(٢)
العباسي (حسن)

ملحق

— ملخصات المقالات المكتوبة باللغة الفرنسية أو الإسبانية

الإمكانات المطرية بمرتفعات الشمال الغربي للبلاد التونسية

جميل الحجري^(١)

ملخص :

لا شك أن العملية التنموية بجميع أشكالها أصبحت تأخذ في الاعتبار اليوم أكثر من أي وقت مضى عنصر المياه باعتباره العنصر الحيوي في ديناميكية التنمية وخاصة منها الفلاحية. وإذا كانت السهول والسواحل في الأقطار المغاربية المناطق الأكثر حركية تنمويا لأسباب تاريخية وطبيعية وسياسية، فإن الإهتمام أصبح اليوم متجها أكثر فأكثر نحو المناطق الجبلية للحد من الاختلال التنموي والسكاني للجهات. وهو ما دفع بالباحثين ومسيرة لهذا التوجه إلى استجلاء الإمكانيات الخام الميسرة للتنمية ورصد مواطن الخلل والعوائق لتجاوزها أو الحد منها.

وفي هذا البحث رصد للحركة عنصر طبيعي في مرتفعات الشمال الغربي للبلاد التونسية وهو عنصر الأمطار باعتبار الأهمية الزراعية التي تكتسبها هذه المنطقة. وفي رصدنا لهذا العنصر انتقينا ثلاثة جوانب باعتبارها المحددة والساحجة لتكثيف النشاط الزراعي :

- الإمكانيات المطرية الخام وهو الجانب الكمي في دراسة حركية عنصر الأمطار.
- ظاهرة الجفاف كجانب من حركية هذا العنصر. وإذا ما اخترنا هذا الجانب فلهطورة نتائجه السلبية الاقتصادية والاجتماعية واستدامتها.
- الموازنة المائية في منحائها المناخي والمناخي الفلاحي، وهو الجانب الرصدي في حركية عنصر الأمطار في علاقته بالعناصر الطبيعية الأخرى.

(١) أستاذ باحث، كلية الآداب، منوبة 2010، تونس.

وإذا ما اخترنا عنصر المياه الطبيعية بمعناها الإجمالي فإن ذلك يجد أسبابه المنطقية في المؤيدات التالية :

- تعتبر منطقة الشمال الغربي التونسي أكثر المناطق التونسية أمطارا.
- تمثل هذه المنطقة مطمورة البلاد التونسية في زراعة الحبوب.
- التوجه الحديث في تكثيف النشاط الزراعي بالمنطقة، وخاصة في ميدان الغراسات.
- التوجه الحديث لجلب المياه الزائدة من الشمال بصفة عامة نحو الوطن القبلي والساحل الشرقي لاستغلاله في الري وفي الأنشطة السياحية.

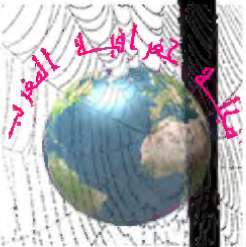
1 — الامكانيات المطرية : الجانبي الكمي في حركية الأمطار :

يقصد بالشمال الغربي للبلاد التونسية منطقة جبال نهر ومقعد، وتوزع في هذه المنطقة محطات الرصد الأساسية التالية : طبرقة، عين دراهم، جندوبة، باجة وبنزرت (خريطة عدد 1)، وستتناول في هذا العنصر مستويين.

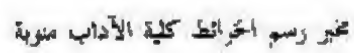
أ — الامكانيات المطرية السنوية :

تتجاوز كميات الأمطار النازلة بالمنطقة في المتوسط 600 مم وتكون ذلك بكثير في محطتي طبرقة وعين دراهم حيث تتجاوز في الأولى الألف مم وفي الثانية 1500 مم، ولا تنزل في هذه الأخيرة مطلقا عن 1000 مم. وفي أقصاها تجاوزت 2.200 مم، وإجمالا يتراوح أدنى ما سجل في هذه المنطقة، خلال تسعين سنة في المحطات المدروسة، بين 400 و 1000 مم وهذه الكميات كافية لممارسة نشاط زراعي عادي. لكن هذه الأمطار تعرف تغيرية هامة نسبيا خلال مختلف السنوات حيث يقدر الانحراف المعياري بـ 200 مم تقريبا. لكنه يختلف نسبيا حسب اختلاف المعدلات السنوية فيتراوح بين أكثر من 100 مم في جندوبة وحوالي 300 مم في عين دراهم. كما يتراوح معامل التغير بين 0.19 في كل من طبرقة وعين دراهم، و 0.23 في بقية المحطات. ومع ذلك يبقى الأقل بالنسبة لبقية محطات البلاد التونسية. وهو ما يدل على أن أمطار هذه المنطقة تبقى الأقل تذبذبا من بقية المناطق التونسية.

ومن المفيد التأكيد على أنه في إطار هذه التغيرية فإن الكميات السنوية تبقى



خريطة رقم 1



بالنسبة لكل السنوات قريبة من القيم العليا المميزة للمناطق المتوسطية الرطبة. ففي 80 % من الحالات، لم تسجل في عين دراهم كميات تقل عن 1270 مم، وعن 840 مم في طبرقة، وعن 530 مم في بنزرت، و520 مم في باجة. وفي 50 % من الحالات لم تنزل كميات الأمطار في عين دراهم عن 1530 مم وعن 1000 مم في طبرقة وأكثر من 600 مم في باجة وبنزرت. وفي 20 % من الحالات لم تنزل كميات الأمطار أيضا عن 1780 مم في عين دراهم وعن 1180 مم في طبرقة وحوالي 750 مم في بنزرت وباجة.

ب - الامكانات المطرية الشهرية : رسم عدد 1

إن دراسة متوسط الأنظمة الشهرية والاحتمالية للأمطار في هذه المنطقة تبين أن من 5 إلى 6 أشهر، أي ما بين أكتوبر وأفريل تتميز بمعدلات تساوي أو تتجاوز 100 مم. وبالنسبة لمعدل يناير وحده يتجاوز في أغلبه 200 مم. وإذا ما أخذنا في الاعتبار شهر سبتمبر كمناطق للفصل الفلاحي، فإن كميات الأمطار فيه، وخلال 90 سنة، لم تنزل في المتوسط عن 67 مم في عين دراهم و33 مم في بنزرت. ووصلت في أقصاها وخلال نفس الفترة 299.1 مم في المحطة الأولى و189.5 في المحطة الثانية. وفي 75 % من الحالات تجاوزت 26 مم في المحطة الأولى أيضا و10 مم في المحطة الثانية. وفي 25 % من الحالات تجاوزت الكميات 90 مم في عين دراهم و43 مم في بنزرت.

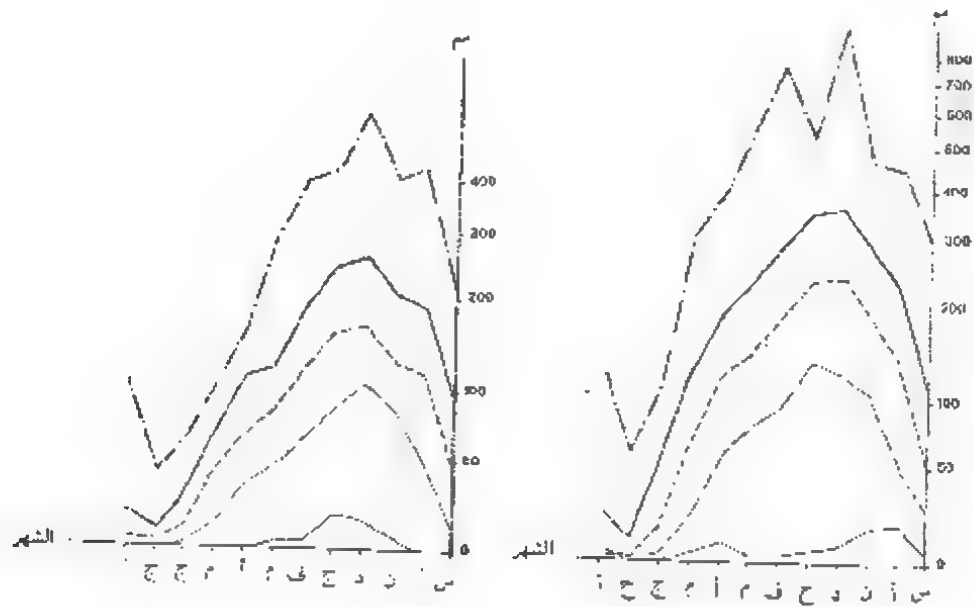
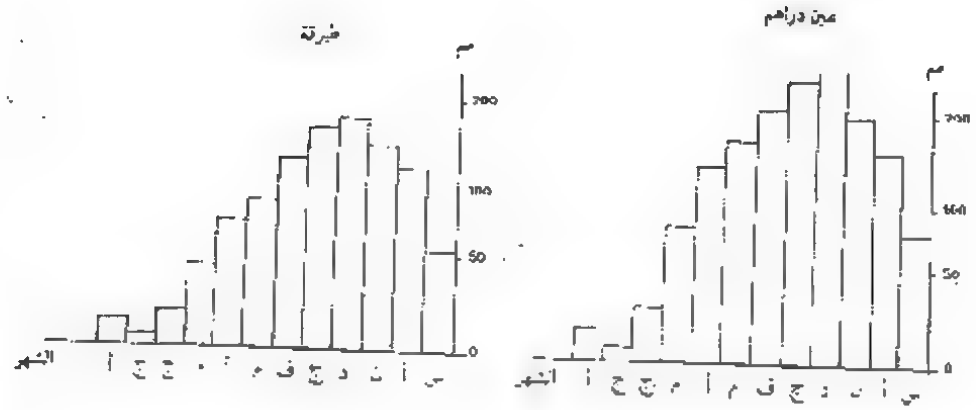
وفي محطة باجة، عاصمة الحبوب في البلاد التونسية، وفي شهر يناير باعتباره الشهر المحدد في الموسم الفلاحي، تبلغ كميات الأمطار في المتوسط 100 مم بانحراف معياري يساوي 61 مم. وفي هذا الشهر وفي نفس المحطة، لم تنزل الأمطار مطلقا عن 7.4 مم وبلغت في أقصاها 362.6 مم. وتجاوزت في 75 % من الحالات 59 مم و122 مم في 25 % من الحالات.

وفي طبرقة وفي الأشهر المحددة للموسم الفلاحي نلاحظ ما يلي :

- في شهر سبتمبر وفي 80 % من الحالات، تجاوزت كميات الأمطار 8 مم وفي 50 % من الحالات 42 مم وفي 20 % من الحالات 86 مم.
- في شهر يناير كانت الكميات تباعا 85 مم و157 مم و240 مم.

النظام الاحتمالي الشهري

رسم عدد 1



المجموع الأدنى
المشيء الثاني
الوسيط
المشيء الثالث
المجموع الأقصى

— في شهر مارس وبنفس المقاييس سجلنا 45 مم 83 مم و117 مم.

وإجمالاً تعتبر الامكانات المطرية الشهرية مواتية لا لممارسة نشاط فلاحي عادي بل مكثفاً، ورغم تكثيف وتنويع النشاط الزراعي في بقية مناطق البلاد التونسية فإن وزن هذه المنطقة الفلاحي يبقى أولياً. ففيها يبدأ الفصل المطير في المتوسط في العشرة الثالثة من شهر غشت وينتهي في العشرة الثانية من شهر يونيو أي يمتد حوالي 10 أشهر.

2 — ظاهرة الجفاف المناخي :

يعرف الجفاف على أنه فترة ناقصة مائياً مقارنة مع قيمة متوسطة للامكانات الطبيعية المائية. ولتحديده كمياً تستعمل عدة مؤشرات، لكن المشكلة الكبيرة تتمثل في أن اختيار أي مقياس يمثل مرحلة حاسمة ودقيقة في دراسة هذه الظاهرة لأن تعريف الجفاف المناخي يختلف درجات حدته تتحدد ابتداء من قيمة ثابتة تنكس من التقليل أكثر ما يمكن من مساهمة التقديرات الذاتية، ثم إن صلاحية أي مؤشر تتحدد من خلال النتائج التي يعطيها أو التي تترتب عنه. وبعد تجربة مختلف المؤشرات اعتمدنا مؤشر المقارنة بالنسبة للمعدل ولعدد الانحرافات المعيارية التي تمثلها السنوات الجافة تحت المعدل : وتوصف السنة بكونها جافة إذا كان مجموع الأمطار فيها يقل عن المعدل ناقص واحد انحراف معياري وجافة جداً إذا كانت تقل عن المعدل ناقص ثمان انحراف معياري.

أما الجانب الكمي للجفاف المناخي : (فترة 1900/1901-1989/1990)

تتميز المنطقة المدروسة وفي مختلف محطاتها بضعف عدد السنوات الجافة والجافة جداً على عكس بقية المناطق المطربة الأخرى، بالرغم من الاختلافات الطفيفة بين المحطات :

جدول عدد 1

المحطات	عدد السنوات الجافة	عدد السنوات الجافة جداً
تالة	14	3
جندوبة	16	1
طبرقة	15	1
بسررت	11	3
باجة	13	0

يعكس الضعف العددي للسنوات الجافة والجافة جدا ضعف التغيرية النسبية للكميات السنوية للأمطار ويرتبط ذلك بأهمية عامل المواجهة للرياح الشمالية الغربية التي تعتبر أهم الرياح الممطرة في البلاد التونسية وأكثرها تواترا. كما أن العوامل المحلية في بعض المحطات تساعد على قلة الجفاف. فمحطات مثل باجة وجندوبة تقعان في حوض نهر مجردة. وهذا الموقع كثيرا ما يسمح بتكون أمطارا تصاعدية.

ب - تواتر وحدة الجفاف المناخي :

لإبراز مدى وحدة الجفاف المناخي استعملنا أحد مؤشرات التزعة المركزية وهو الوسيط.

جدول عدد 2

المحطة	الوسيط	السنة بالمقارنة مع المعدل
باجة	422.25 م	67.6 %
بنزرت	436.75 م	67.9 %
جندوبة	333.8 م	73.2 %
طبرقة	741 م	74.12 %

يبرز هذا الجدول الاستنتاجات التالية :

- لا ينزل مجموع الكميات السنوية إلى مستويات حادة. ففترة جافة مناخيا من ستين تسجل كميات لا تقل في كل الحالات عن 300 م.
- أن 50 % من السنوات الجافة تسجل نمبا محترمة بالمقارنة مع المعدل وتتراوح هذه النسب بين 67 % و 74 %.
- يبقى الشريط الغربي (شمال - جندوبة) أقل تأثرا بانخفاض المطري.
- إن السنوات الجافة والجافة جدا لا تمثل سوى نسبة تتراوح بين 15 و 18 % من مجموع السنوات المدروسة (90 سنة).

رسم عدد 2
التصنيف اجمالي للسنوات الجافة

المشربية	السنة	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
10/1900-01/1900											
20/1909-11/1910											
30/1920-21/1920											
40/1930-31/1930											
50/1940-41/1940											
60/1950-51/1950											
70/1960-51/1960											
80/1970-71/1970											
90/1980-81/1980											

سنة جافة محليا

سنة جافة جهويا

تصنيف الجفاف الجهوي حسب الدوام

المشربية	السنة	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
10/1900-01/1900											
20/1910-11/1910											
30/1920-21/1920											
40/1930-31/1930											
50/1940-41/1940											
60/1950-51/1950											
70/1960-41/1960											
80/1970-71/1970											
90/1980-81/1980											

جفاف جهوي يمتد على سنة

جفاف جهوي يمتد على سنتين

جفاف جهوي يمتد على ثلاثة سنوات

تحرير رسم الموائظ كلية الآداب مصرية

ج - تصنيف الجفاف المناخي : (رسم عدد 2)

تختلف السنوات الجافة حسب اتساعها الجاهلي ودوامها. ومن هنا جاءت ضرورة وضع تصنيف للجفاف المناخي على هذه الأسس الحالية والزمنية. ولم نأخذ في الاعتبار الجانب الكمي للجفاف لأنه في نظرنا تبقى للسنة الجافة أو الجافة جدا مهما كانت صفتها تأثيراتها الملوسة.

• التصنيف الجاهلي للجفاف : (رسم عدد 2)

يمكن للسنوات الجافة أو الجافة جدا أن تكون محلية منعزلة أو جهوية، وهم أغلب محطات المنطقة المدروسة، ويبين الرسم عدد 2 أن الجفاف الجهوي يمثل في المنطقة المدروسة نسبة 50 % من الحالات وهو ما يؤكد أن ظاهرة الجفاف المناخي بالمنطقة ترتبط أساسا بالحركة الجوية العامة. فعلى الرغم من قلتها مقارنة مع المناطق المطرية الأخرى بالبلاد فهناك إمكانية لظهورها مرتبطة بحالات صد تؤدي حتما إلى انجاس الأمطار، مثلما حدث خلال السنة الفلاحية 1988/1987 حيث تبين ومن خلال تحليل خرائط الطقس، وعلى مستوى الطبقات العليا ابتداء من شهر سبتمبر إلى شهر فبراير بروز العناصر الفاعلة التالية :

— اندماج المرتفعات الشبهمدارية مع المرتفعات الجوية المهاجرة من العروض العليا متخللة محورا شماليا جنوبيا، ومتبعة خط الطول 40°، وهي الوضعية التي ساعدت على تحدرات للهواء البارد (قطبي وشبقي) وتعيدا على مسار خط الطول 15° غربا في اتجاه جزر الكناري وموريطانيا.

— هذا الفصوص للهواء البارد خلق بنوره صعودا للهواء المداري (قارة قاري وتارة بحري) وظهور مرتفع جوي صار امتدا من المتوسط الأوسط إلى البلدان الاسكندنافية.

وقد أحدثت هذه العناصر اضطرابا في الحركة الجوية التقليدية من الغرب إلى الشرق، باستقرار التيارات الغربية العليا الشمالية من الأطلس الشرقي إلى روسيا، والتيارات الغربية العليا لجنوب إفريقيا الشمالية.

وقد سيطرت هذه الصورة طوال الفترة المذكورة محدثة ظاهرة صد غير عادية على مستوى الحركة الجوية النهائية على الأطلس الغربي وأوروبا والبلدان الاسكندنافية.

وفي المقابل ترتفع نسبة السنوات الجافة محليا أيضا إلى 50 %، لكن ارتفاع هذه النسبة لا يعني أصلا شموليتها للمنطقة حسبما يبينه الجدول التالي :

جدول عدد 3

المحطة	تالة	جندرية	طريقة	بنزرت	باجة
عدد السنوات الجافة محليا	9	5	2	3	2
النسبة من مجموعة السنوات الجافة أو الجفاف جدا	53 %	29.5 %	12.5 %	21.5 %	15.2 %
النسبة من مجموع السنوات الجافة أو الجفاف جدا محليا	42.85 %	23.80 %	9.52 %	14.28 %	9.52 %

وينضح بالتالي أن محطة تالة تكاد تسنحود على هذه الظاهرة بنسبة تقارب 43 %، ثم إن نسبة السنوات الجافة محليا من المجموع يرتفع إلى 53 % بنفس المحطة، وهو ما يطرح التساؤل حول بروز هذه الخاصية بهذه المحطة بالذات. ويبدو أن موقع وارتفاع هذه المحطة محدودان ببرز هذه الظاهرة. لكن ما يجب إبرازه أيضا أن تواتر السنوات الجافة محليا وجهويا كان الأكبر في فترة الأربعينيات وخلال الستينات أيضا بالنسبة للجهوي الذي لم يغيب إلا في فترة الثلاثينات.

« تصنيف الجفاف الجهوي حسب الدوام : (رسم عدد 2)

يمكن للجفاف الجهوي أن يكون مفردا أي يمتد على سنة واحدة أو تثنائيا أو ثلاثيا. ويتضح من خلال التصنيف حسب الدوام، أن ظاهرة السنة الجافة المنعزلة هي الغالبة بنسبة 47.6 % وأن الجفاف يمكن أن يمتد على سنتين بنسبة 38 % خلال الفترة المدروسة.

ولم نسجل إلا حالة واحدة امتد فيها الجفاف على ثلاث سنوات متتالية في أواخر الثلاثينات. ويعني كل هذا أن تأثيرات هذه الظاهرة تبقى في مجملها ظرفية يمكن تجاوزها رغم ما يسببه انقاص المطري، حتى وإن كان معزولا، من نتائج ملبية على القطاع التنموي لارتباط أغلب الأنشطة الفلاحية بالامكانيات الطبيعية للمساه.

د - متوسط فترة العودة للجفاف المناخي : (الخريطة. عدد : 2 و 3)

هناك سؤال هام يجب أن يطرح في البداية : أي نقص مطري عند بلوغه يعتبر حادا وذو نتائج سلبية وملحوسة على القطاع التنسوي الفلاحي ؟

إن التغييرية المميزة لنظام الأمطار في بلادنا تجعلنا نقول بأن حدوث نقص مطري في أي سنة يمكن أن يكون أمرا عاديا. لكن إذا ما بلغت نسبة النقص 40 % فإن نتائجها السلبية تكون حينية، وإذا ما بلغت 60 % فإن النتائج تكون حادة وحتى مستديمة. وهو ما جعلنا نأخذ هاتين النسبتين كمعيار، ومعرفة مدى تكرارهما في المعدل خلال الفترة الممتدة من 1901-1986.

فعل امتداد 86 سنة لم يبرز النقص المطري بـ 40 % إلا تقريبا مرة واحدة في المعدل في أغلب جهات المنطقة المدروسة، وأكثر من ذلك بقليل بالنسبة لنقص مطري بـ 60 % على عكس بقية مناطق البلاد التونسية. وهو ما يؤكد أن هذه المنطقة هي الأقل تذبذبا مطريا، وهو ما يمثل ضمانا طبيعيا للتنمية فلاحية شاملة.

3 - الموازنة المائية :

تتميز السنة المناخية في بلادنا بفترتين متناقضتين : فترة جافة تفل فيها الأمطار وتكاد تنعدم ويرتفع فيها التبخر المتاح، وبالتالي تتدنى فيها الأنشطة الفلاحية باستثناء المناطق السقوية، وفترة رطبة تمثل الفترة النشطة فلاحيا. وفي هذا الإطار يمثل النقص المطري عائقا رئيسيا للإنتاج الفلاحي (مثلا إنتاج الحبوب لم يبلغ سنة 88/87، وهي سنة جافة، سوى 14.15 % من إنتاج 86/85) وإذا ما اعتبرنا بأن منطقة الشمال الغربي أهم منطقة زراعية في تونس يصبح من الحتمي مواجهة هذه الظاهرة عند تحديد سياسة التنمية والزراعة. ولا تتم المواجهة إلا بمعرفة الظاهرة. وهنا محاولة هادفة من خلال تحديد الموازنة المائية سواء كان ذلك على مستوى المنحى المناخي البحت أو المنحى المناخي الفلاحي.

أ - المنحى المناخي للموازنة المائية :

سنقوم هنا بمقارنة بين قيم الأمطار والتبخر المتاح التقديري السنوية لتحديد الفائض والعجز المطري من خلال تحديد الفوارق بين قيم المعطيين. بمعنى إذا ما تجاوزت قيمة التبخر المتاح قيمة الأمطار كان العجز والعكس صحيح (خريطة

عدد 4). كما أن البحث في العلاقة بين قيم الأمطار وقيم التبخر المتاح تحدد لنا نسب التغطية التي يؤمنها عنصر الأمطار (خريطة عند 5).

فعلى المستوى السنوي، تبدو الموازنة موجبة حول منطقة عين دراهم وطبرقة. بينما يتراوح العجز في بقية المناطق بين 200 و400 مم. ويمكن أن يصل إلى 800 مم حول جندوبة أي بنسبة تقدر بـ 60 % وهي أكبر نسبة لكنها محدودة مجالياً. وبصفة عامة تتراوح نسبة التغطية بين 60 % وأكثر من 140 %.

أما على مستوى الفصل الفلاحي (هنية، 1993)، فإن متوسط الموازنة المائية إيجابياً في جبال خمير ويتراوح الفائض المطري بين 500 و800 مم.

كما أن نسبة التغطية لا تقل عن 80 % انطلاقاً من محور بنزرت — باجة، وتفصل حول طبرقة وعين دراهم إلى 200 %. وإذا ما اعتبرت نسبة تواتر السنوات التي تساوي فيها الأمطار وتتجاوز التبخر المتاح خلال الفصل الفلاحي، فإنها في مجمل المنطقة تتراوح بين 50 % و100 % حول طبرقة وعين دراهم، ولا تقل في بنزرت عن 20 %.

ب - المنحى المناخي الفلاحي للموازنة المائية :

تمكن الموازنة المائية ذات المنحى المناخي الفلاحي من الاقتصاد وإبراز قيمة الماء المطري والرقمي. كما أن التقدير المتواصل للاحتياطي المائي في التربة المزروعة خاصة يمكن من الاستجابة للمتطلبات المائية للزراعات في منطقة معينة. خاصة وأن بعض حالات تطور ونمو النباتات تعتبر حالات حادة تمثل فترة من الدورة البيولوجية يؤثر فيها الجفاف سلباً على ثمار أو حبات النباتات أو حالات حساسة تمثل الفترة من الدورة البيولوجية للنبتة التي يؤثر فيها الجفاف على نمو أعضائها.

وتعتبر دراسة الموازنة المائية بهذا المنحى أكثر إلحاحاً في تحديد الحاجات المائية لأنها تأخذ في الاعتبار عدة دلائل : التبخر المتاح والتبخر الحقيقي والمخزون المائي في التربة والأمصار والعجز والفائض المائي. وقد بينت بعض الدراسات (هنية، 1993) أن منطقة الشمال الغربي هي المنطقة الوحيدة التي يتساوى فيها التبخر الحقيقي والتبخر المتاح بالنسبة لبعض الأشهر على الأقل (الرسم عند 3) تتراوح بين 7 و8 أشهر بطبرقة وعين دراهم و6 أشهر بالنسبة لباجة وبنزرت. ومعنى هذا أن الأمطار تساوي أو تتجاوز التبخر المتاح. ويميز من الرسم 6، وفي

المتوسط، أهمية الاحتياطي المفيد خلال السنة ومن بداية أكتوبر إلى أواخر يونيو، ويبلغ أقصاه من ديسمبر إلى مارس، وهي الفترة الهامة لمحور الزراعات وتكون التربة مشبعة على الأقل خلال أشهر ديسمبر ويناير وفبراير.

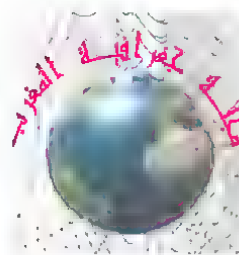
وفد بينت قياسات تطور المخزون المائي، وهي قياسات (رسم عدد 4) تأخذ في الاعتبار الاحتياطي المائي الموجود في التربة والأمطار والتخار الحقيقي والسيلان الاحتمالي في محطة باجة (عاصمة الحبوب) على امتداد 8 سنوات، ارتفاعا هاما انطلاقا من شهر أكتوبر ليلبلغ أقصاه فيما بين يناير ومارس، ثم يبدأ في التراجع لكن يمكن للكميات المخزونة أن تنزل إلى مستويات ضعيفة في الفترة المخرجة للموسم الفلاحي، مثلما حدث خلال الفترة الجافة 1990/1987 وخاصة 1988/1989. وهو ما ينعكس سلبا على الإنتاج الزراعي خاصة بالنسبة للزراعات الكبرى.

خلاصة : يتبين من خلال ما ذكرنا أن منطقة الشمال الغربي تعتبر منطقة رطبة تتمتع بإمكانات مائية هامة، وهي بالتالي مؤهلة لتنمية فلاحية مكثفة، وبالتالي تحويلها إلى منطقة جاذبة للسكان. لكن يجب أن تأخذ التهيئة التنموية في الاعتبار عامل التغيرية المطرية وذلك بخزن الفائض المائي للسنوات المطيرة لاستغلاله خلال السنوات الجافة خاصة بالنسبة لزراعات الحبوب، وهو ما يؤدي، في تنفيذه منذ سنوات قليلة في عملية اصطلاح على تسميتها بالرعي التكميلي.

وفي نظرنا يبقى عنصر المياه العنصر الأصل في كل عملية تنموية لأنه يمكن أن يمثل الحلقة الرئيسية لتنمية مندمجة وشاملة. وهناك إرادة فعلية حديثة في هذا الاتجاه لتحويل المنطقة من منطقة طاردة إلى منطقة جاذبة من خلال تصور تنموي شامل. فبالإضافة إلى تطوير زراعة الغراسات، نذكر المشاريع الصناعية الحدودية المشتركة التونسية الجزائرية والحركة السياحية الحديثة بطريقة (إنشاء مزار حديث)، ومشروع جامعة جندوبة.

لائحة المراجع

- 1) BENZARTI (Z) 1990 : La pluviométrie indice de sécheresse; tendances pluri-annuelles. Ressources en eau de Tunisie N° 11.
- 2) BUISSON (A) 1985 : La grande saison sèche au Gabon situation climatique en Afrique intertropicale. La météorologie.
- 3) HENIA (L) 1986 : La variabilité spatiale des pluies en Tunisie. B.A.G.I. (P. 141-147).
- 4) HENIA (L) 1993 : Climat et bilans de l'eau en Tunisie : Essai de régionalisation climatique par les bilans hydriques. Publications de l'université de Tunis 4.
- 5) SAKIS (N) 1990 : Les aspects climatiques de la sécheresse. Ressources en eau de Tunisie N° 11.
- 6) SAADAOUI (M) 1990 : Impact de la sécheresse sur les écoulements superficiels. Ressources N° 11.
- 7) UNESCO / OMM 1987 : Aspects hydrologiques des sécheresses. Contribution au programme hydrologique international. Rapport préparé par un comité mixte UNESCO / O.M.M.
Rapporteurs : M.A. Béran et J.A. Rodier, 172 p.



الموارد المائية بـجبال الريف وإشكالية التنمية المستدامة : قراءة في التصورات الجديدة للإعداد المائي الجهوي.

الحسين أفقيرو
محمد العبدلاوي

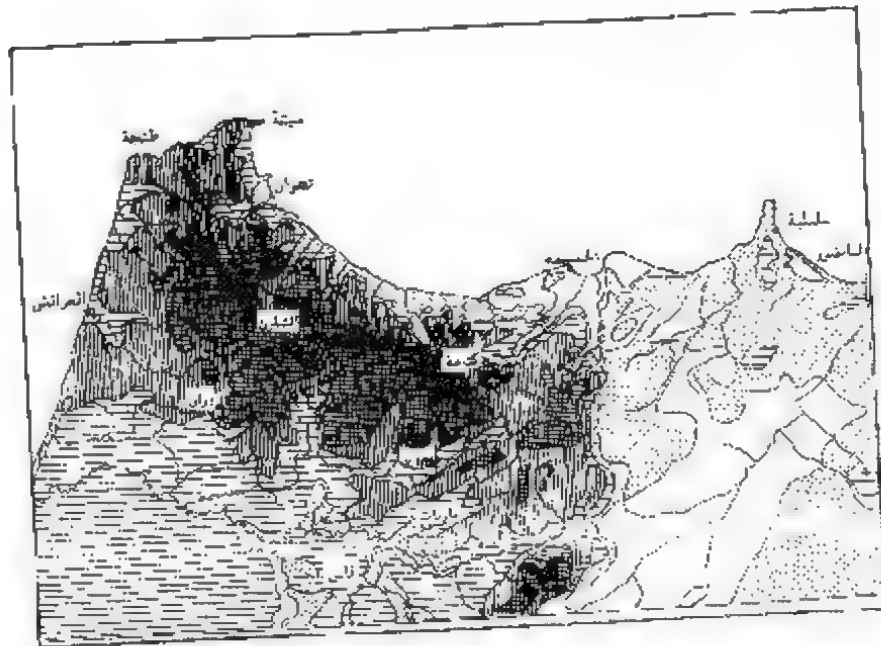
الإطار الفيزيوغرافي والعوامل المحددة للإمكانيات المائية المحلية :

يطبق مصطلح الريف الجغرافي على تلك السلملة الجبلية التي تشكل أقصى البلاد الشمالية من المغرب والمتميزة بكونها وحدة جيولوجية مستقلة، أضيفت إلى البناء الجيولوجي الإفريقي خلال فترات متأخرة ارتبطت بالحركات الأوروغينية الألبية التي كان لها الأثر الواضح على التنظيم الطبغرافي لمنطقة. فالامتداد الجغرافي على مساحة 32000 كلم² أكسبها نوعا من التباين على مستوى الأشكال التضاريسية والواقع المناخي والصخارة والسلوك الهيدرولوجي والتشكيلات النباتية...

وبما أن التساقطات تعتبر واحدة من أهم العناصر المحددة للإمكانيات المائية بمجال ماء، فإن توزيعها الجغرافي ضمن منطقة جبال الريف يظهر مجموعة من التباينات الواضحة من الغرب نحو الشرق ومن الشمال نحو الجنوب (خريطة : 1) بل وأيضا داخل نطاقات جغرافية ضيقة ضمن هذه الوحدة الكبرى. وترتبط هذه التباينات بعوامل جغرافية تارة وبأخرى كونية تارة أخرى. فالتدرج المطري من الغرب نحو الوسط ثم من الوسط نحو الشرق يعكس مدى أهمية عامل الارتفاع

(*) أستاذان باحثان، مجموعة البحث الجغرافي حول جبال الريف، شعبة الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الانسانية، تطوان، المغرب.

خريطة رقم 7: التوزيع المجالي للتساقيات بجبال الريف.



المصدر: (مختصر)

"Basses terres et oasis du Maroc - Tome I - Données du Nif et du Mout originel" Notes et Mémoires du Service Géologique - N° 28 - Édition du Service
 CS 10/1000 du Mout - Maroc 1970 - 35

والجبهة التضاريسية والتعريض، وكذا الوضع التضاريسي العام بالنسبة للحركات الهوائية، ثم الموقع الغامشي للمنطقة بالنسبة للمسار المعتاد للتيارات الهوائية الرطبة. وهذه العوامل تتفاعل مجتمعة لتؤثر أو / وتحدد كميات التساقطات التي تتلقاها المنطقة سنويا، بحيث إن المستويات الطبوغرافية المنخفضة هي التي يسجل بها أدنى كمية مطرية، إما لكونها أقل ارتفاعا أو لأنها توجد في ظل المطر. وخير دليل على ذلك هو أن الأجزاء السفلى للمنخفضة للمحاور الهيدروغرافية المتوسطة تسجل بها أحجام تتراوح بين 300 و 500 ملم سنويا، بل وتقل عن هذا كلما اتجهنا نحو الشرق. فحوض النكور وغيس ومعظم منطقة بقويا تتلقى كميات تقل عن 300 ملم / سنة. ويظهر أن عامل الارتفاع هنا يبقى ثانويا أمام عنصر التعريض الذي يعتبر المحدد الرئيسي لهذه الوضعية المطرية، بحيث إن التباينات المذكورة لا تعرف تساقطات مهمة إلا خلال فصل الربيع والخريف، إما بسبب تركيز ضغوط منخفضة فوق السطح المائي المخاذي للمنطقة (فصل الربيع) أو نتيجة عملية تصاعد هوائي على تولد عنه أمطار فجائية محددة زمنيا ومجاليا. وتخضع هذه التباينات للتأثيرات القارية الخافتة بالنسبة الأولى، خلال فترات متقطعة من السنة، الشيء الذي يعد من أهمية التساقطات التي تعرفها هذه الأجزاء.

وعلى العكس من ذلك، فإن الواجهة الغربية المعرضة لتيارات هوائية رطبة تسجل كميات مطرية مهمة قد تزيد عن 1500 ملم سنويا في أغلب الأحيان، إلا أن هذه الكميات تبدأ في التراجع كلما اتجهنا نحو الوسط رغم أهمية الارتفاع. وهنا يبرز دور البعد عن المسطحات المائية في تفسير تراجع غزارة التساقطات. وهذه الخاصية تتجسد بوضوح ضمن محور القمم العالية للريف الأوسط. فخطوط تساوي التساقطات ومعها الفواصل المطرية (les tranches pluviométriques) توضح أن هناك تفاوتات حادة بين الواجهة المتوسطة الشمالية والواجهة الجنوبية. فهذه الأخيرة تعرف تساقطات مهمة رغم بعدها عن البحر، في حين أن الأولى — رغم اتقاعها عن البحر — فإنها تستقبل كميات محدودة كما سبق الذكر. وهنا نتساءل عن الأهمية الرطوية للبحر المتوسط في هذا الشأن.

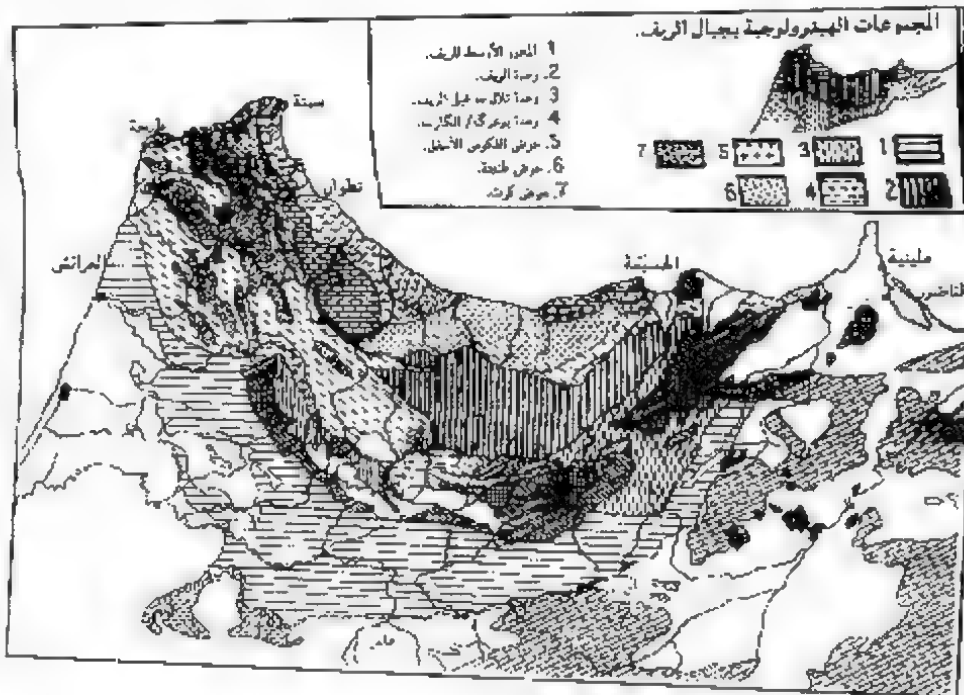
وبناء على هذه الثوابت يمكن تقسيم المنطقة إلى نطاقين مناحيين رئيسيين : نطاق محيطي يخضع لتأثيرات متوسطة، الشيء الذي يفسر تعاقب فصين متباينين من حيث الخصائص المناخية : فصل ممطر ومعتدل (متكافئ زمنيا مع فصل جاف

وحرار) ونطاق متوسطي يقع تحت تأثيرات قارية جافة، وهو ما يتولد عنه قصر فترة التساقطات وطول مئيتها الجافة. وفي كلا النطاقين يبقى الوزن المائي للفترات الجافة هو الأكثر تأثيراً على الإمكانيات المائية المحلية بدءاً بالجريان النهري وانتهاءً بالاحتياطات الباطنية — وإن كانت هذه الأخيرة لا تتوقف على الواقع المناخي بالدرجة الأولى.

وتتضاف التباينات انجالية للتساقطات إلى درجة تفاذية الصخور (خريطة 2) لتفسر طبيعة الجريان المائي بجمال الريف، على اعتبار أن الموارد المائية السطحية (كمئيتها الباطنية) تعتبر واحدة من شروط التنمية الجهوية. لكن الظاهر هو أن الإمكانيات المائية بها تبقى محدودة رغم أهمية التساقطات بسبب غياب خزانات مائية طبيعية مهمة، الأمر الذي يفسر عدم انتظام الجريان المائي زمنياً ومكانياً. فطبيعة الجريان تعكس إلى حد كبير هذه الخاصية الأخيرة، بحيث إن حوالي 95 % من الشبكة الهيدروغرافية التي تأخذ مصدرها داخل جبال الريف تتميز بجريان مؤقت وموسمي، وإن 5 % منها فقط تعرف جرياناً دائماً في أجزاءها السفلى والوسطى، إما لكونها ترتبط بفرشة مائية باطنية مهمة (واد لاو، واد مرتيل مثلاً) أو أن مساحة حوضها شاسعة وتحتوي على فرشاة مائية شبه سطحية تؤمن جزئياً هذا الجريان الدائم (ورغة، اللكوس، كرت، غيس، النكور...)، وهذا لا يعني أن هذا التباين على مستوى الجريان قد يحول دون إيجاد وسائل ناجعة لأعداد وتعبئة الموارد المائية السطحية التي يضع أغلبها في البحر.

ومهما يكن، فإن العوامل السالفة الذكر تتفاعل كلها مجتمعة لتفسر التباينات انجالية التي تصطبغ التوزيع الجغرافي للإمكانيات المائية الجهوية، السطحية منها والباطنية؛ وهي إمكانيات باتت لا تسامر — أكثر من أي وقت مضى — المتضليات والحاجيات المتزايدة لختلف القطاعات المستعملة داخل هذه السلسلة الجبلية، الشيء الذي استدعى ضرورة تدخل الدولة لخصر وإعداد جزء من هذه الإمكانيات بغية التخفيف من حدة الحاجيات. ترى كيف تدخلت الدولة؟ وما هي الجهات والقطاعات التي أعطيت لها الأولوية؟ وما هي الظرفية التي أملت هذه التدخلات؟...

خريطة رقم 2 : جبال الريف : الصخرات و سلوكها الهيدروولوجي.



0 100 كلم

- تكوينات باصدة القديمة (متحجرة أو متفحمة).
- صخور متحولت تنتمي إلى النطاق المدمج (ذات نقادية صخرية).
- تكوينات كلسية ناعمة.
- صخور مارن - حصة ضعيفة انتفاذية.
- وحدة 'أفون' - صخور مارنية مع تدخول لدول - حصة قليلة نفذية.
- وحدة صنهاجة - صخور حديد - كلسية قليلة نفذية.
- تكوينات حنية و صابونية ذات نقادية معدومة.
- وحدة زوي: تكوينات شيمسية - مارنية قليلة النفذية.
- وحدة طنجة - صخور مارن - شيمسية ذات نقادية قليلة.
- وحدة تلال ما قبل الريف - صخور مارنية متعددة النفذية.
- تجاعيد ما قبل الريف - صخور كلسية و مارنية ذات نقادية متوسطة.
- صخور مارن - شيمسية قليلة الانتفاذية.
- صخور كلسية ذات نقادية مهمة.
- وحدة نفي - تكوينات مارن - شيمسية مع بداخل لصفوف متية قليلة انتفاذية.
- وحدة تيزيرين: صخور شبت - حصة سميكة قليلة النفذية.
- تكوينات توميدية (حث كلسي خالص) ذات نقادية ضعيفة.
- صخور بركانية رباعية.
- توضعات و باصدة ذات نقادية متوسطة.

Planimétrie du relief du Maroc. 1981

Les ressources en eau du Maroc. Application à la méthodologie de la représentation des systèmes aquifères (bilim).

بعض الجوانب من محاولات تدخّل الدولة لتنمية وإعداد الموارد المائية الجهرية :

إن مسألة الموارد المائية وتدخّل الدولة في تديرها ليست حديثة العهد، غير أن ما يهنا في هذا الصدد هو الوقوف على بعض جوانب هذا التدخّل منذ فترة الحماية حتى منتصف التسعينات وتشخيص بعض مكامن الخلل التي عرفها هذا القطاع وتحديد ماهيتها ومصادرها من خلال معرفة ما إذا كان مصدر الخلل نابعاً من خصائص في الموارد المائية الجهرية والمحلية أم من قلة الوسائل الضرورية لتنفيذ هذا الغرض أم مرتبط بأعطاب في سياسة التدبير، أم أن صعوبة التنفيذ التي واكبت العملية لها صلة وثيقة بعوائق على مستوى التواصل بين مستعملي المياه والساخرين على إعدادها. وأنداك وجب التفكير في تدبير هذه القلة والعمل على إيجاد استراتيجية ملائمة تستهدف بلورة مجموعة من الحلول لقضايا الماء ليس فقط على المستوى المحلي والجهوي والوطني، بل أيضاً في ضرورة إعداد المهنيين (Aménagement des Aménageurs) بقصد إرساء دعائم إطار فاعل وناجع وأكثر صماتاً لحسن السير الوظيفي لقطاع الماء.

السياسة الاستعمارية تجاه تنمية الموارد المائية الجهرية بـجبال الريف

تشير كثير من الكتابات الرسمية والمهتمة بمنطقة الحماية الإسبانية، إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، إلى أن الاستعمار الإسباني كان على دراية تامة بخصوص الإمكانيات المائية في منطقة نفوذه، وأنه قام بعدة دراسات دقيقة في هذا الصدد⁽¹⁾، ورسم خطة لاستغلال هذه الإمكانيات اعتماداً على تحديد مواقع ومواضع السدود التي أثبتت الدراسات الحديثة صلاحيتها وثبتها كأماكن لاحتضان كثير من المنجزات المائية الجاهزة أو المبرجة. ويبقى السؤال المطروح : لماذا لم يقدم الاستعمار الإسباني — على غرار نظيره الفرنسي — على استغلال الموارد السطحية استغلالاً عصرياً عن طريق إقامة تجهيزات هيدروليكية متوسطة

(1) انظر في هذا الصدد مثلاً :

- EPIFANIO GONZALEZ JIMENEZ - 1950 - «La obra de España en Marruecos». Primera Edición - S.A.E. Gráficas Espejo, Madrid, España.
ALTA COMISARÍA DE ESPAÑA EN MARRUECOS - 1948 «Acción de España en Marruecos, la obra material». Tetuán.

وصغرى لغرض فلاحى وتزويد التجمعات السكانية بالحاجيات الضرورية من الماء ؟

— أ لغياب أراضي منبسطة صالحة للسقي بالمنطقة ؟

— أ لتعقد الوضعية العقارية هذه الأراضي (حالة حوض الكوس مثلا) ؟

— أ هي استراتيجية خاصة أراد بها الاستعمار الإسباني الاحتفاظ بنمط الإنتاج التقليدى السائد بالرقيف، أي العمل على الحفاظ على هذا المجال كاحتياطي نه يرجع إليه كلما اقتضت الضرورة ذلك (بذ عاملة، منخرطين في الجيش...) ؟

— أ لأن الوضعية الاقتصادية لإسبانيا، آنذاك، كانت لا تسمح بالاستثمار في هذا المجال بمنطقة نفوذه ؟

— أ لغياب سياسة واضحة في ميدان تدبير هذه الموارد لدى سلطات الحماية ؟
أ لأن خيرة الإسبان في ميدان تعبئة الموارد المائية كانت محدودة ؟

— أ لأن المستعمر كان على وعي تام بضرورة قضايا الماء في هذه المنطقة مقدرا عواقب تدخله إن هو أقبل على تعبئته وتسخيره لجهة من الجهات، ومدركا ما لعنصر الماء من أهمية في الحياة الاجتماعية والنفسية. وما قد يطرحه من حساسيات وتحرش لدى الأهالي ؟ أم لأسباب أخرى.

فرضيات وأسئلة أخرى تطرح في هذا السياق، ويبقى أن معظم ما حاوله المستعمر في هذا المستوى هو تجنب إثارة السكان ضده ؛ بل إن تدخله في هذا المجال كان يقتصر على نقط محدودة، ومن مستوى بسيط جدا ولأهداف معينة، وقد تكون بعد طلب من جماعة من السكان. ولهذا فإن معظم المؤسسات (الإدارية، الصناعية، المرافق الاجتماعية...) كانت تعمل على تحقيق اكتفاء ذاتي لها من حيث مادة الماء حسب تقنيات وأساليب خاصة، وهو سلوك نهجه في البوادي كما في الحواضر باستثناء لشد على الثلاث بتالمبوط الذي كان موجهها أصلا إلى توليد الطاقة الكهربائية؛ وهو ما يوحى بغياب نظرة شمولية لمعالجة قضايا الماء التي كانت ولاشك تشكل عرقلة أمام الاستغلال الفلاحي وتلبية حاجيات السكان بالماء الشروب.

فالتساؤلات المطروحة أعلاه إلى جانب أخرى وهي كثيرة، يبقى البحث فيها ضروريا. وهي مسألة موكولة ليس للباحث الجغرافي فقط بل هو موضوع يهم

أيضا الباحثين في التاريخ وعلم الاجتماع... وما هو مؤكد أن الاستراتيجية التي سلكها المستعمر تجاه هذا القطاع عرفت بعد الاستقلال تحولات وتوجهات جديدة.

الاعداد المائي والتصورات الجديدة لشروط التنمية المستدامة بمجال الريف

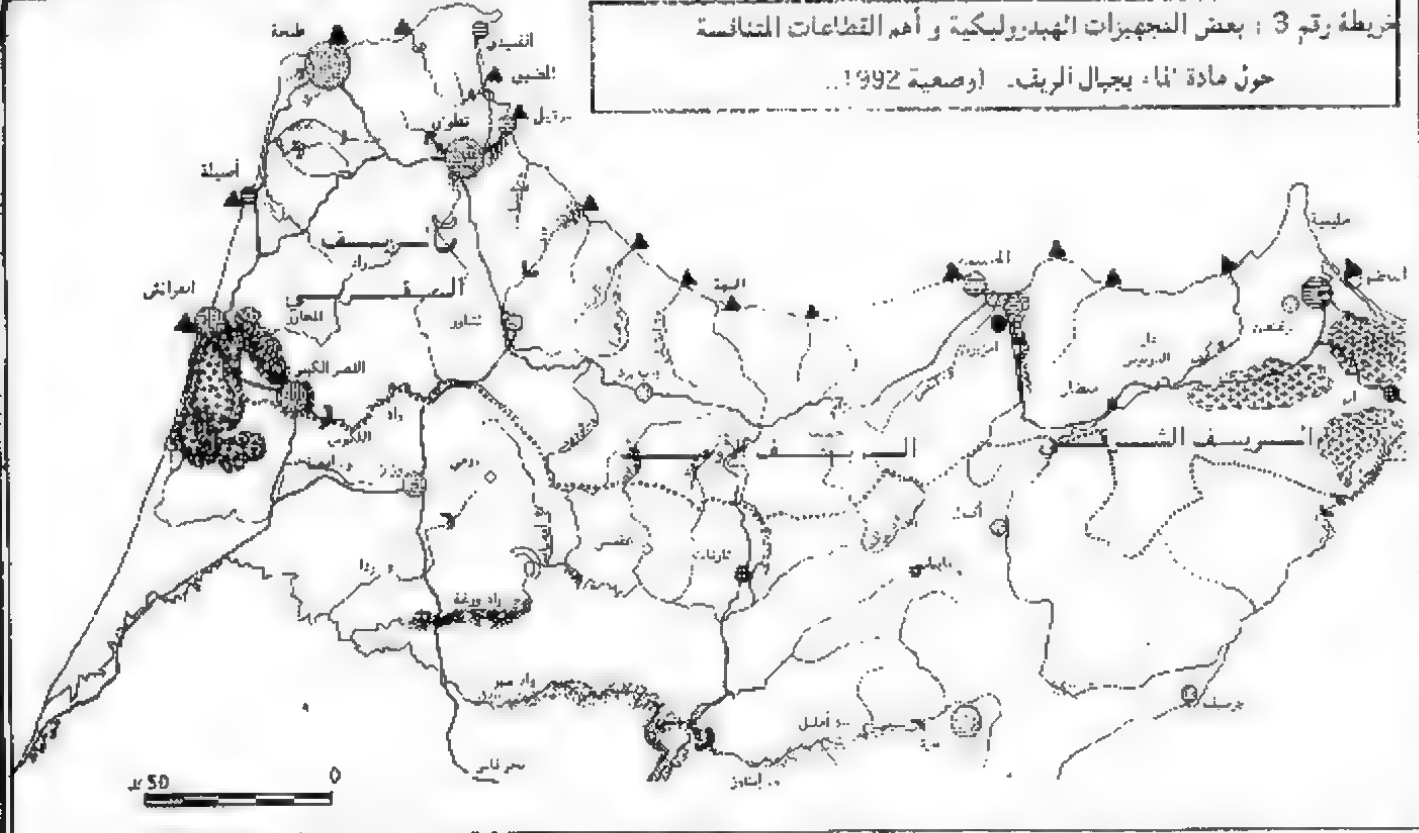
إن حجم المياه المنبأة من طرف الدولة حاليا يناهز 3,2 مليار متر مكعب، أي أكثر بقليل من ربع حجم المياه التي يطلقها الريف الغربي وحده في شكل تساقطات (12 مليار متر مكعب)⁽²⁾، وأن نسبة التجهيزات المرتبطة بذلك لا تزيد عن 14 % من حجم التجهيزات الإجمالية على المستوى الوطني⁽³⁾. وتتركز بصفة خاصة بالصفة اليسرى وأجزاء من الضفة اليمنى الملوية السفلى وحوض اللكوس الأسفل وحوض طنجة وأجزاء من الغرب الأعلى (منطقة لالة سيمونة ومولاي بوسلهام)؛ وتبقى المحاولة الوحيدة للدولة داخل هذه الجبال — في هذا المجال — مقتصورة على حوض النكور الأسفل (خريطة 3). ودواعي القيام بهذه المحاولة الأخيرة هي تنظيم جريان واد النكور من جهة وسقي جزء من ضفته اليسرى تم تزويد مدينة الحسيمة والمركز الحضرية التابعة لها بالماء الصالح للشرب. وفيما عدا ذلك يبقى حوض واد لاو الأسفل خاضعا لمسلسل «الترميمات» ومحاولات الصيانة لأجزاء من التجهيزات الموروثة عن الاستعمار الإسباني ليس إلا. وعلى العكس من ذلك فإن التجهيزات الهيدرو فلاحية التقليدية بم سهل مرنيل مثلا تعرضت للإتلاف أمام التوسع الحضري المتنامي، وكان من المفروض أن تعمل الدولة على صيانتها وترميمها بل وتطويرها لتخفيف من حدة التبعية الغذائية لجهات أخرى من المغرب، دون أن ننسى ما لهذا التوسع الحضري ومشاكل مياه الصرف الصحي المرتبطة به من تأثير سلبي على المجالات المائية بصفة عامة.

ويظهر أن سد أجراس النلي الذي أقيم على أحد روافد مرنيل (1969) لغرض هيدرو - فلاحية محض، وهو إعداد السهل الواقع عند مدخل مدينة تطوان قصد ضمان ترويتها بوضع المنتوجات الفلاحية؛ أصبح حاليا في وضعية غير مرضية لا من

AMBRUGGI R. (1982) «Pour une stratégie de l'eau...» p. 71. (bibliog). (2)

D.E.H/M.T.P. (1995) : «Note sur les équipements hydr. au Maroc». Coll. Rabat (3)

خريطة رقم 3 : بعض التجهيزات الهيدروليكية و أهم القطاعات الثالثة
حول مادة الماء بجبال الريف (أوصية 1992).



نصب القواطع أخصوي للسكان في 1982 - 1971

● 15% فأكثر
● 9-5%
● 14-10%
● أقل من 5%

..... حدود منطقتي نفوذ الحماية الإسبانية والفرنسية (سابقاً)

تحدد على المنشآت المائية الكبرى.
تحدد على المنشآت المائية الصغرى والمتوسطة.
تحدد على المنشآت المائية الكبرى.
تحدد على منشآت المائية الصغرى والمتوسطة.

تحدد على المنشآت المائية الكبرى.
تحدد على المنشآت المائية الصغرى والمتوسطة.
تحدد على المنشآت المائية الكبرى.
تحدد على منشآت المائية الصغرى والمتوسطة.

تحدد على المنشآت المائية الكبرى.
تحدد على المنشآت المائية الصغرى والمتوسطة.
تحدد على المنشآت المائية الكبرى.
تحدد على منشآت المائية الصغرى والمتوسطة.

حيث كمية المياه المخزنة في حقبتها ولا من حيث مآل مستوى التجهيزات المرتبطة به في المساقلة، بل وحتى الهدف الأساسي الذي أنجز من أجله هذا قد عدل عنه نهائياً، وتحول دوره من وظيفة الهيكلية وتدبير المجال إلى عنصر إخلال بالسير الوظيفي لهذا الأخير على مستوى العقار وعلاقة الإنسان بالأرض...

والحقيقة أن العدول عن الأغراض الأساسية التي أنجز السد من أجلها لا تشكل حالة خاصة أو استثناء ينفرد بها هذا الأخير، ولكنها حالة شبه عامة بالنسبة للمنشآت الهيدروليكية الأخرى الموجودة بالمنطقة، بل إن معظمها عرف تحولاً كلياً في الأهداف التي رصدت إليها في الأصل (سد التخزين وسد ابن بطوطة وسد أسمر مثلاً). فالسدود التي أقيمت لأغراض متعددة مثلاً (انظر الجدول في الصفحة الموالية) تقلص دورها وأصبحت في كثير من الأحيان لا تسير ولا تغطي حتى متطلبات المدن والمراكز الحضرية بحاجياتها من الماء خصوصاً في فترات ارتفاع الاستهلاك.

وحصيلة هذه التحولات أنه يتم إجهاد كل المشاريع الهيدروليكية المبرجة في المهد ويتولد عن ذلك أيضاً تأزم في العلاقات بين المدينة والبادية وتزداد حدة الصراعات حول مصادر التزويد كما يزداد التنافس حدة بين القطاعات المستعملة للماء في البادية كما في المدينة⁽⁴⁾. يستخلص من طبيعة هذه التحولات وتوجهاتها أننا بصدد الانتقال من وضعية التدبير المحكم لعنصر الماء إلى مرحلة مشروية باخيرة والتحويل والانتقاض الاجتماعي بمجال انتقل من وضعية الوفرة في الماء إلى أخرى تدرج ضمن مجالات تعاني من وطأة الخصائص المائية (le stress hydrique).

ولم تقتصر الوضعية على هذه المجالات بل امتدت إلى تلك التي عرفت إعدداً هيدروليكية حديثاً وعصرياً، كما في حوض التوكوس الأسفل⁽⁵⁾ وملوية السفلى. وهي وضعية ذات طابع مغاير لما سنصف ذكره، ذلك أن العناصر الجديدة المرتبطة

(4) الحسين أفتير / محمد البيدلاوي «عنصر الماء في علاقة مدينة طنجة بظهورها الخلفي»، الملتقى العلمي لمدينة طنجة - الحلقة الثالثة - 23/21 أكتوبر 1992.

(5) يرى البعض في مثل هذا الإعداد وسيلة لتنمية الأراضي الفلاحية والرفع من مستوى عيش السكان من جهة وتحقيق الاكتفاء الذاتي للملاد من جهة ثانية. ويرى البعض الآخر في ذلك أداة لالتقاء من خطر انقيضات والتدفق المهول لأوحال وإنسان جبال الربيع، نحو اسفلة المتحضرة.

(أهم السدود الجاهزة بجمال الري، : الأهداف الأصلية و التوجهات الحالية. (وضعية 1992)

اسم السد	العرض النهري	مساحة الخوض (ألف م ²)	الفترة لتخزين (مليون م ³)	بداية الاستغلال	الأهداف الأصلية	المساحة المسقية (هـ)	الفترة المتوقعة	المخرج الحالي	المنطقة والمراكز المستهدفة
علي الثلاث	وادي لادو	436	20	1934	الري - طاقة	-	سهل وادي لادو	الري - الطاقة	-
مشروع حمادي	وادي ملوية	51618	19	1955	الري - الشرب - الطاقة - الري	-	مروية أسفل	نفس التوجهات الأصلية	الناحور وبران والمراكز المحيطة المجاورة لها
التيغلة	وادي التخل	107	7	1961	الري - الشرب - الري	-	-	الماء - الشرب	تطوان والمركز المحيطة والمركبات السياحية
محمد الخامس	وادي صرية	49920	595.8	1967	الري - الشرب - الري - الطاقة	70500+	ملوية السفلى	نفس التوجهات الأصلية	الناحور وبران والمراكز المحيطة المجاورة لها
أحراس	أحراس	37.5	2.8	1969	الري	700	سهل مدخل تطوان	توقفت وبقته تقريبا	-
اسخارن	وادي الكوس	1820	800	1976	الري - الشرب - تنظيم المزارع	40000	حوض الكوس الأسفل	الري - الطاقة - تنظيم المزارع	-
سد المنع	وادي الكوس	-	4	1978	الري - الشرب - الري - الطاقة	-	السهر النيفضي المزارع	نفس الأهداف الأصلية	-
بن بطوط	وادي التلام	178	42	1979	الري - الشرب - الري	-	-	الماء - الشرب	طنجة وأصيلا والمركبات السياحية
مروية النكريم المحظية	وادي حكور	780	39	1981	الري - الشرب - الري	400	سهل الكوس	نفس الأهداف الأصلية	المسيرة والمراكز المحيطة المجاورة
بوخالق I	?	?	?	1983	الري - الشرب - الري	?	حوض طنجة	الري	-
بوخالق II	?	?	?	1989	الري - الشرب - الري	?	حوض طنجة	الري	-
أصير	وادي أصير	70	43	1991	الري - الشرب - الري	-	-	الماء - الشرب	تطوان والمراكز المحيطة السياحية والمركبات

بتدبير الماء وإعداد المجال أثرت بعمق في التشكيلات السوسيو — اقتصادية التقليدية وأربكتها بنظم وقوانين جديدة لم تكن مألوفة من قبل، أملتھا التصورات الجديدة لكيفية تعبئة وحصر واستغلال الموارد المائية. وهو ما كان له وقع سلبي على مختلف مكونات المجال، بدءاً بالوسط الطبيعي وانتهاءً بالإنسان كعنصر رئيسي في المنظومة التي نتحدث عنها.

فالفلاح الذي كان بالأمس يحكم استعمال تقنيات وأساليب التعامل مع الماء أصبح اليوم خاضعاً ليس فقط للإمطار التقني والمالي لهذا القطاع بل وأيضاً لتنوع المزروعات المحددة والتي تكون في غالب الأحيان موجهة للسوق الخارجي بالأساس عبر وسطاء معينين في صفة مكاتب تصدير أو شركات وطنية. وفي خضم هذه التحولات يظهر الفلاح — العنصر الأكثر ارتباطاً بالماء والأرض هو الأكثر تضرراً (مادياً ومعنوياً). وهو ما يؤثر سلباً على سلوكه تجاه عنصر الماء وغيره، تجاه المسؤولين وبالأخص المشرفين التقنيين. وبالتالي على المردودية، ولهذا فإنه يميل — كما في باقي القطاعات المستهلكة — إلى نهج مبادرات خاصة تقليدية يرى فيها أنجع السبل لحصر موارده المائية.

وإن كان لهذا من دلالة أو معنى فإنه يوحي بضرورة العودة إلى استعمال تقنيات قديمة وتكييفها في هذا المجال الذي يرى فيها بعض الباحثين أيضاً أنها طريقة ملائمة لضبط الأحجام المائية المستهلكة، لأن المجتمعات الهيدروليكية التقليدية كانت على دراية كافية بقوانين وأساليب تعبئة عنصر الماء، وأن الانتقال من هذه المرحلة إلى مرحلة العصرية ربما تشكل عرقلة حقيقية لسياسة التدبير والإعداد معاً. وهذا ما يؤدي إلى التراجع وأحياناً إلى التخلي عن بعض الممارسات الهيدروليكية اليومية بسبب عدم مهيء العنصر البشري لمسيرة مثل هذه التحولات التي يرى أنها محملة ببيكلة المجال وبالسمر الوظيفي للماء.

♦ ♦ ♦

يستنتج مما سبق أن حل تآزم العلاقات بين الساهرين المباشرين على الماء والممارس الفعلي في هذا المجال (بمختلف القطاعات) يقتضي الأخذ بوجهات نظر مختلف الفعاليات المتعاملة مع هذا القطاع الحيوي والحساس وضرورة تكثيف الجهود لتجاوز كل العقبات المطروحة في هذا الشأن وذلك بإعادة النظر في طبيعة

العلاقة التي تجمع الدولة (كمؤطر) والمستعمل / المستهلك بصفة عامة (كمسارس) من جهة وعنصر الماء من جهة ثانية بغية المزيد من الهيكلية الهيدروليكية الملائمة والإعداد الجاهز للمخاطر من أجل إرساء دعائم أساسية جهوية متينة، تعتبرها عنصرا أساسيا في استراتيجية تحقيق تنمية مستدامة بمجال الريف.

أهم المصادر المعتمدة

- AFKIR E. (1994) «L'eau et la structuration de l'espace dans les montagnes rifaines : vers une approche géographique des pratiques et gestion environnementale des B.V. méditerranéens». Communication présentée à la 4^e réunion MED-CAMPUS. Projet n° 7. Bull. de liaison. CEE. Bruxelles.
- ALTA COMISARIA DE ESPAÑA EN MARRUECOS (1948) «Acción de España en Marruecos. La obra material». Tetuán.
- AMBROGGI R. (1982) : «Pour une stratégie de l'eau adoptée à la transition démographique du Maroc», Collection Acad. Roy. Maroc sur «Eau, Nutrition et Développement». Marrakech les 25, 26 et 27 Nov. 1982. pp : 61 - 73.
- EPIFANIO GONZALEZ JIMENEZ (1950) «La obra de España en Marruecos» Primera edición. S.A.E. Gráficas Espejo. Madrid. España.
- SWUARINGEN WILL. D. (1987) «Terre, Politique et Pouvoir au Maroc». ROMM n° 45. Edisud. pp. 41 - 54.
- TAUVIN J.P. (1971) «Ressources en eau du Maroc», Tome 1 : «Domaines du Rif et du Maroc Oriental». Notes et mémoires du service géologique n° 231. Rabat.

المملكة المغربية. المجلس الأعلى للماء — «المخطط التوجيهي لتنمية الموارد المائية لأحواض اللكوس وطنجة والساحل المتوسطي». الدورة السابعة.

الحسين أقيور ومحمد العبدلوي (1993) «عنصر الماء في علاقة مدينة طنجة بظهيرها الحلفي». الملتقى العلمي لمدينة طنجة — الحلقة الثالثة : 23/21 أكتوبر 1992.

الواجهة المحيطية الشمالية الغربية من المغرب : الإعداد المائي والأشكال الجديدة لتنظيم المجال المحلي

الحسين أفيقير^(١)

تقديم :

تشكل الواجهة المحيطية الشمالية الغربية من المغرب وحدة جغرافية متميزة ضمن مجموع التراب الوطني. فهي تتصل بالمجال البحري بواسطة شريط ساحلي ضيق (يمتد على مسافة 150 كلم من الشمال إلى الجنوب) تتخلله كثبان رماية متصلة. هذه الكثبان تكون الأجزاء المتقدمة لمستويات طبوغرافية منخفضة (سهول فيضية تتصل في السافلة بقرور واسعة) وأخرى مسطحة (هضاب وتلال ذات قمم شبه مستوية). جيولوجيا، هذه المستويات هي عبارة عن توضعات حديثة العهد (طمي وغرين) تميز غالبية السهول الموجودة بالمنطقة. أما العناصر الفضية فتتشكل هي الأخرى ضمن تكوينات رباعية قديمة (خايط من مواد خشنة تحتية وأخرى رملية دقيقة وسميكة) متوضعة فوق أخرى مارنية ميوسينية (الخريطة رقم : 1). هذه الوحدات كلها تتصل بظهور خلفي نلي و/أو جبلي معظم تكويناته تنتمي إلى الزمن الثالث، وهي تكوينات مارنو-شيسية تتداخل معها ضلوع ورفوف حثية أو كلسية وأخرى حثية نوميديّة تتوسط المنطقة لتفصل بين تطابقين جغرافيين متباينين : فحص طنجة في الشمال وحوض الموكوس في الجنوب.

هذه الواجهة، التي تمتد على مساحة تقدر بـ 5320 كلم²، تندرج مناخيا، ضمن نطاق شبه رطب يتلقى في المتوسط كميات من الأمطار تتراوح ما بين 800 ملم في شقها الشمالي، وأكثر من 1500 ملم ضمن الأجزاء المرتفعة من

(١) أستاذ باحث، مجموعة البحث الجغرافي حول جبال الريف، شعبة الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تطوان، المغرب

الجزء الجنوبي (الخريطة رقم 2). هذه المعطيات تنضاف إلى أخرى جيولوجية لتجعل من الرصيد الهيدرولوجي المحلي (أكثر من مليارين م³/سنة) معطى طبعيا سيجلب الأنظار، منذ بداية الستينيات، ليقود قطار التنمية المحلية عن طريق إقرار سياسة الإعداد المائي كواحد من مركات هذه التنمية. (المجلد رقم : 1. الملحق).

ونحن في هذه الورقة، سنحصر النقاش حول الأسس المنطقية التي كانت وراء ميلاد فكرة الإعداد المائي والعوامل التي ساهمت بمجتمعة في مواصلة الحوار حول مسألة التنمية المحلية. وهذه النقطة بالذات سنعمدها كاستهلال لمقاربة الاستراتيجية التي تبنتها الدولة في إعداد وتنمية الموارد المائية، من خلال قراءة سريعة في حصيلة هذا الإعداد و تنمية المجال المحلي. لنخلص في النقطة الأخيرة إلى جرد وتشخيص الصعوبات المطروحة على مستوى تنمية هذا المجال من خلال تناول الوضعية الراهنة للمجال الهيدروليكي المحلي والآفاق المستقبلية لبرامج التنمية بهذه المنطقة.

1. الأسس المنطقية لمراحل الإعداد الهيدروليكي وتنمية المجال المحلي

لقد اقترنت مختلف العمليات التنموية المتلاحقة — والتي عرفتها الواجهة المحيطية لشمالية الغربية من المغرب — خلال فترة ما بعد الاستقلال، بالتحويلات العميقة التي طرأت على الاقتصاد والمجتمع معا.

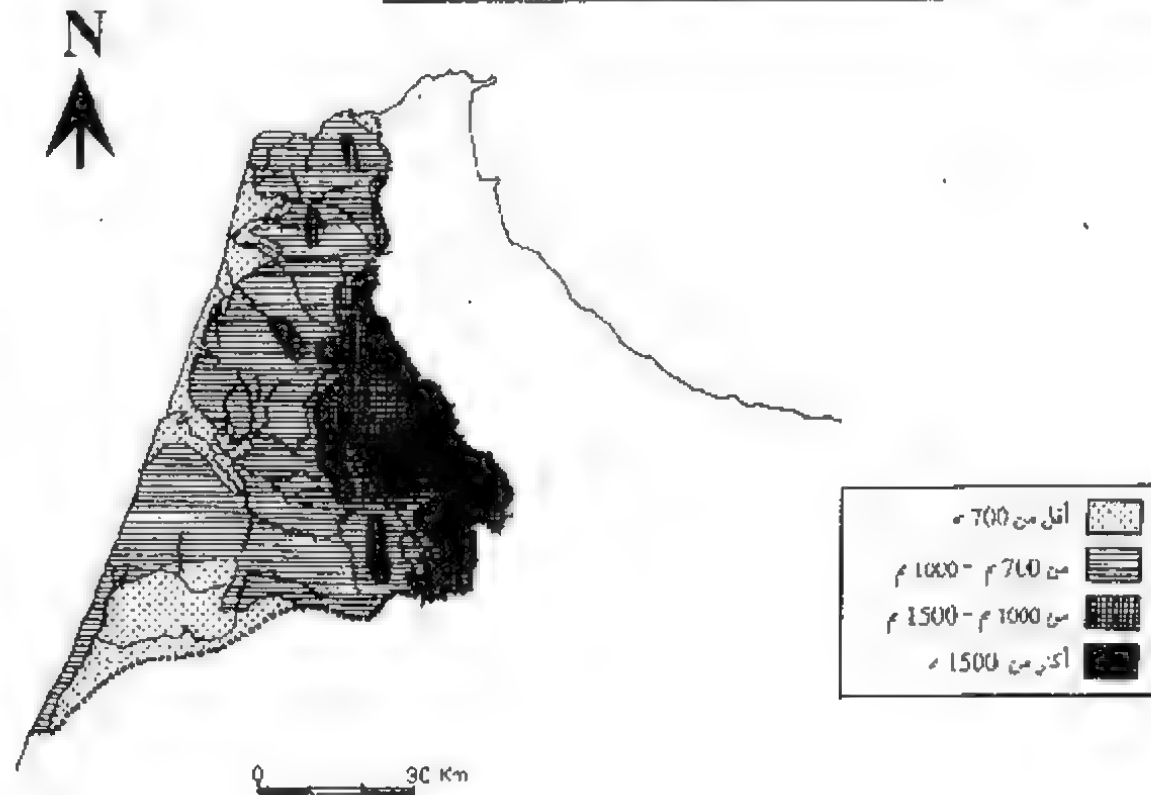
هذه العمليات تزامنت، تاريخيا، مع مرحلة إعادة بناء الوحدة الوطنية التي مزقتها الاستعمار الأجنبي طينة ما يزيد عن أربعة عقود خلت. وقد حتمت هذه المرحلة ضرورة إعادة الاعتبار للمجال المحلي كوحدة جغرافية صغيرة وكخلية قادرة على تحريك عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. هذه الاعتبارات كلها، ولدت لدى المقررين ضرورة التخلي عن فكرة مركزية القرار عبر إقرار «سياسة اللامركزية» لمواصلة الحوار حول التوجه الفلاحي للمجال الريفي، في إطار برامج التحديث والعصرنة الفلاحية، وحول السبل الناجعة لإعداد وتنمية المجالات الحضرية خاصة بعد الانعاش الاقتصادي والاجتماعي الذي عرفته هذه المجالات مباشرة بعد أواسط الستينيات.

ولعل المتبع والمنوعب لما يسمى بالمسار التنموي المحلي، سيدرك أن سياسة اللامركزية هذه، كانت وراء إعادة النظر ليس فقط في التوجه الفلاحي السائد

الواجهة المحيطية الشمالية الغربية؛
الإطار الهيدرولوجي وعلاقته
بالموارد المائية المحلية.



الواجهة المحيطية الشمالية الغربية: التوزيع المجالي للأمطار



الذكر، بل أيضا في التقطيع الإداري القديم وفي البنيات الإدارية الخلية وجعلها قادرة على تدبير السلطات (la gestion des pouvoirs)، التي أوكلت لها مهمة الاضطلاع بالمسار التنموي المحلي. وقد انصب الاهتمام منذ ذلك الحين على تنويع و/أو إلغاء كل الأدوات القانونية والإدارية الموروثة عن عهد الاستعمار وتحيين (actualisation) البعض منها لجعلها قابلة لمسايرة العمل التنموي المحلي. هذه التصورات سيتمخض عنها إذن بزوغ مفهوم إعداد التراب الوطني الذي سيضفي على التقطيع الإداري بعدا جديدا على مستوى المجال الحضري كما على مستوى الأرياف، بحيث سيظهر أن الهدف من هذا المفهوم، هو البحث عن التوزيع المناسب والكافي للسكان، تبعا لأهمية الموارد الطبيعية والأنشطة الاقتصادية المتزاولة، باعتبار هذا التوزيع دعامة أساسية ومعطى فاعلا في ترسيخ مفهوم إعداد المجال محليا.

فعلى مستوى الواجهة الشمالية المحيطة، موضوع الدراسة، ارتكز مفهوم إعداد المجال الهيدروليكي على فكرتين أساسيتين :

• الفكرة الأولى تعتبر أن هذا الإعداد يتدرج في إطار استراتيجية شاملة تضمن التنمية المتجانسة للمجال المحلي وتنسق وتوجه كل تدخلات الدولة في هذا الصدد.

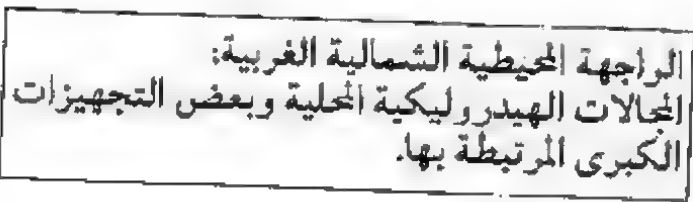
• الفكرة الثانية تقول بأن هذا الإعداد يجب أن ينبثق عن تحليل ما هو موجود، أي الانطلاق من جرد وتقييم الإمكانيات الماثية المتوفرة كمعطى أساسي لبناء صرح التنمية المحلية. وهاتين الفكرتين سيستندان في التمييز بين الاختيارات السياسية والاقتصادية المحددة للإعداد الريفي والإعداد الحضري على حد سواء: حتى وإن كان مفهوم الإعداد في كلتا الفكرتين يرمي في عمقه إلى تحقيق التطور والنمو لضمان الاستقرار وتحسين مستوى العيش بالنسبة للسكان. ومع ذلك، فإن الاختلافات الجوهرية التي تميزهما (على مستوى الشروط والتوجهات) ستكون حتما وراء تباين الوظائف والمهام (fonctions et missions) الموكلة أو المنوطة بكل مجال على حده. ومن ثم أصبح ينظر إلى المجال القروي كمجال غير مؤطر وغير مجهز بما فيه الكفاية وينحو نحو التخلخل أو التخلي عن ثرواته المحلية وإفراغ محتوياته البشرية في اتجاه المدن والمراكز الحضرية بالمنطقة. وموازاة مع ذلك، فإن المجال الحضري أصبح، أمام التحولات العميقة التي يعرفها

باستمرار، في حاجة ماسة إلى المراقبة والتنظيم والتوجيه، على مستوى الإعداد وعلى مستوى تدبير البنيات التحتية الضرورية لذلك.

هذه المعطيات كلها مترجم، فميا بعد، ضمن التصاميم التوجيهية للإعداد الحضري وضمن تصاميم التنمية القروية (PDR) التي تنطوي أساساً على تعبئة الموارد المائية المحلية وتنميتها في إطار وحدات التنمية القروية (UDR)، وغيرها عصارة القطاع الفلاحي لتحقيق الاكتفاء الذاتي المحلي وتحسين مستوى عيش السكان. وعلى مستوى آخر، فإن تنمية هذه الموارد مستمكن من تغطية الحاجيات المتزايدة، الآتية والمستقبلية للمجالات الحضرية. لكن كل هذه المحاولات، وغيرها، ستعطلد بمجموعة من العراقيل التي كانت خا صلة باعتماد مؤشرات تقنية واقتصادية محضة، وهميش مؤشرات أخرى تتعلق بالبعد المجتمعي - التاريخي للمجال المحلي، انشيء الذي سيكرس صعوبة إيجاد جسور التواصل بين السكان وصانعي القرار، وهذا ما سيحول دون استعدادهم للانخراط في العمليات التنموية المحلية، خاصة وأن هؤلاء يعتبرون أن الموارد المائية المحلية ملك لهم وأنها معطى أساسي ليس فقط في ضبط التوازن الاقتصادي والاجتماعي وإنما أيضا في تأطير حياتهم اليومية.

كل هذه العوامل كانت بمثابة قطب رحي تدور حوله مجموعة من الصراعات والأحقاد الحفية بين مختلف المكونات الاجتماعية في انبادية والمخططين الهيدروليكيين من جهة، وبين المراكز الحضرية المستهلكة للماء وظهرها الخلفي المنج له من جهة ثانية، وذلك بدعوى أن هذا الإعداد المائي - كوجه من أوجه تدخل الدولة في تنمية المجال المحلي - ما هو في الحقيقة إلا بداية لتناول متعمد على هذا المجال لتعميق تفككت مكوناته.

وأعتقد، في هذا الصدد، أن السؤال الذي كان مطروحا بحدة على المسؤولين عن الإعداد الهيدروليكي، منذ بداية الستينات، هو إلى أي حد يمكن أن تكون الأدوات المتوفرة (القانونية، المالية، البشرية...) كافية وناجعة حتى تتحقق الأهداف المسطرة. والمتشودة، وبالتالي إيقاف معضلة الحركات الهجرية (les mouvements migratoires) التي بدأت تقوى منذ ذلك الحين ؟ ثم إن هذه الوسائل في حالة ما إذا سخرت بما فيه الكفاية، هل مستجج في معالجة الاختلالات



المحلية (الاجتماعية والاقتصادية، بين البادية والمدينة) وفي تخطي معوقات التنمية والإعداد معاً، أم أنها بالعكس ستعيق هذه الاختلالات ؟

من جهتنا، إذا حاولنا أن نعمق النقاش حول هذه النقطة بالذات (أي إعداد وتنمية المجال الهيدروليكي المحلي)، سنكون ملزمين بالتقيد بأسئلة نعتبرها أساسية مؤداها هو لمن، ولماذا هذا الإعداد ؟ وكيف يتم، ومن يقوم بتنفيذه ومن يموله ؟. وفي هذا الصدد، فإن أي محاولة للإجابة عن هذه الاستفسارات سيدفعنا إلى كشف الستار عن الأهمية التي يلعبها المركز-الهامش (Centre-Périphérie) في سياسة التنمية المحلية، وعن الكيفية التي تتوزع بها الأدوار بين مختلف الفاعلين في هذا الحقل، وعن مؤشرات تأزم وضعية المجال الهيدروليكي المحلي، وعن طبيعة الإجراءات المختشمة التي يلجأ إليها - مرحلياً - لإخفاء الوجه الحقيقي للإفلاس الذي يتعرض له المجال المحلي التقليدي.

وفي نفس السياق، إذا اعترنا الظرفية التاريخية والتحولات السوسيو-اقتصادية التي كانت وراء تحريك مشاريع الإعداد الهيدروليكي في علاقته بالتنمية المحلية وتدير المجال، سيتضح أن سياسة الإعداد كانت تطوي على تعارض صارخ بين بساطة ميكانيزمات تدخل الدولة وتعقد سيرورة تكييف وتنفيذ هذه المشاريع ضمن وحدات جغرافية تتعارض فيها أيضاً النصوص القانونية الحديثة المؤثرة لعملية الإعداد والأعراف المتداورة في شأن تدير المجال الهيدروليكي التقليدي. هذه المعضيات التي تكشف عن حقيقة الأداء التنموي المحلي ستتضح أكثر من خلال قراءة سريعة في حصيلة الإعداد الهيدروليكي وتنمية المجال المحلي.

2. الإعداد الهيدروليكي وتنمية المجال المحلي : قراءة في حصيلة

لقد اندرجت جل مشاريع الإعداد الهيدروليكي بالواجهة الشمالية الغربية، منذ بداية الستينات (الخريطة رقم : 4)، في سياق سياسة إدماج المجال المحلي في المسلسل التنموي الوطني تحت إشراف مجالس استشارية جهوية. وقد استهدفت هذه المشاريع توفير المياه للمجالات الحضرية بالمنطقة كحل لتطوير القطاعات المنتجة (الصناعة والسياحة بالأساس)، وتلبية الحاجيات الملحة والمتزايدة للسكان والتي أصبح يفرضها ارتفاع وتيرة النمو الحضري، خاصة بمدينة طنجة كقطب جهوي متميز. وفي المقابل، اتجهت الأنظار نحو المناطق التي تتوفر على فائض في الموارد

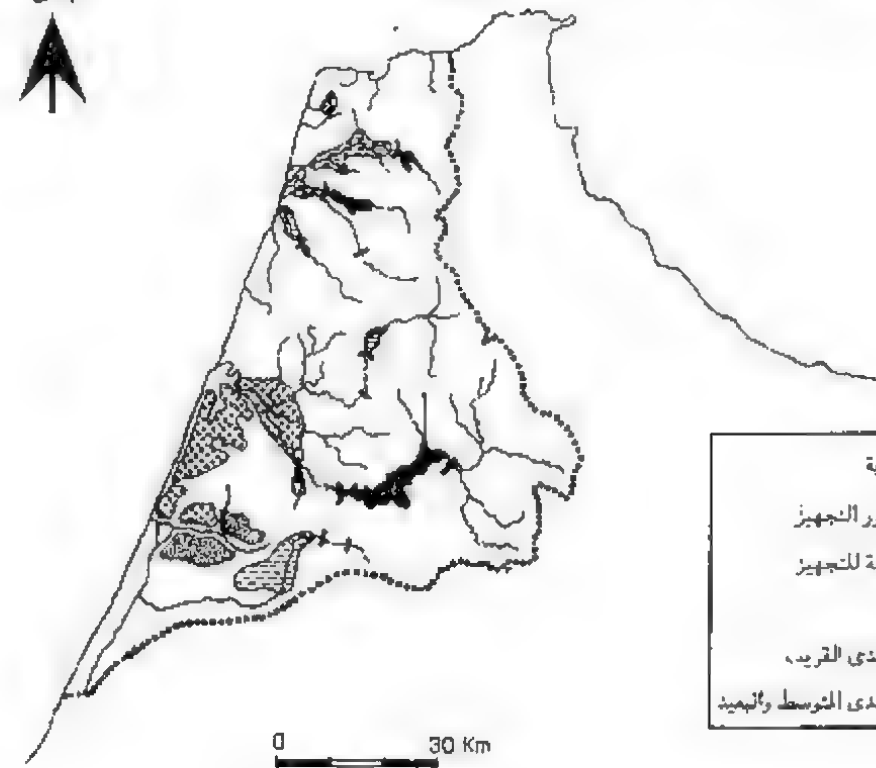
المائية (حوض اللوكوس خاصة) ليس فقط من أجل المخلولة دون المخاطر التي تسببها الفيضانات للسكان والأنشطة الفلاحية في المساقلة، بل أيضاً للنهوض بالقطاع الفلاحي (عن طريق إدخال مزروعات جديدة موجهة للتصدير) وذلك باللجوء إلى السقي وتطوير أساليب الري كخيار لا مفر منه رغم الصعوبات التي تعترض هذه العملية.

1.2. تدبير المجالات الحضرية المحلية في مواجهة مشكل التزود بالماء الشروب.

تشير بعض الكتابات التاريخية إلى أن المنطقة كانت تعرض، منذ أواخر القرن السابع عشر، لبعض الخصاص على مستوى التزود بالماء الشروب، وهو خصاص اعتدته السكان ويعرفون كيف يدبرونه ويتكيفون معه وتذهب جل هذه المصادر إلى التأكيد على أنه حتى حدود العقد الثالث من هذا القرن كانت جل المركز الحضرية بهذه المنطقة يستجلب مياهها من الآبار والعيون المجاورة.

فيالنسبة لمدينة طنجة مثلاً، فإن الشروع في تدجين (Domestication) الموارد المائية المحلية الواقعة ضمن أحوازها سيتم ابتداء من سنة 1906 (عبد العزيز بوليفة، 1991)، وهي الفترة الزمنية التي ستؤرخ لبداية استغلال مياه العيون المرتبطة بقرشة شرف لعقاب (20 كلم) التي تبعد عن المدينة بخوالي عشرين كيلومترا في اتجاه الجنوب الغربي. هذه العيون هي التي ستؤمن للمدينة، طيلة 52 سنة، حاجياتها من الماء (الجدول رقم : 2، الملاحق). لكن ارتفاع وتيرة التمر الحضري، وما ارتبط به من تحولات اقتصادية واجتماعية، سيدفع بالمسؤولين على المستوى المحلي إلى البحث عن المسبل الناجمة لمواجهة النقص الذي بات يهدد المدينة كل سنة، رغم ما تلقاه من تساقطات مهمة تتجاوز أحيانا 800 ملم في سنة، (انظر الرسم 5-1). ومنذ أواسط الخمسينات سيتبين أن حجم المياه المخلوبة والموجهة للاستهلاك الحضري تزيد عن الأحجام الطبيعية التي تملكها القرشة المائية لشرف لعقاب في شكل تساقطات (1,6 مليمتر مكعب سنويا)، بحيث إن كمية المياه المستهلكة يوميا في المتوسط تنقلت من 2186 م³ سنة 1944 إلى 8656 م³ سنة 1957، ثم إلى 10060 م³ سنة 1960 و 46707 م³ سنة 1980 ليصل حاليا إلى ما يزيد عن 90.000 م³ خلال الأيام العادية.

الواجهة المحيطية الشمالية الغربية:
الإعداد المائي الجهوي ووضع المدارات السقوية.



- مدارات سقوية عصرية
- مدارات سقوية في طور التجهيز
- مدارات سقوية مبرمجة للتجهيز
- سدود رئيسية
- سدود مبرمجة على المدى القريب
- سدود مبرمجة على المدى المتوسط والبعيد

وابتداء من سنة 1958 — وبما أن الشبكة الهيدروغرافية بالمنطقة قادرة على تحريك ما يزيد عن 640 مليون متر مكعب/سنويا — سيتم اللجوء إلى إنجاز مأخذ للمياه على واد المهرهر ومطة بوكدور للمعالجة (الخريطة رقم : 4) بطاقة تقدر ب 22000 م³/اليوم، وسيتم أيضا توسيع نفس المطة سنة 1975 لتبلغ طاقتها الإنتاجية 40.000 م³/اليوم في انتظار إنجاز سد ابن بطوطة على الواد الوارد أعلاه لضبط وتنظيم حجم يصل إلى 40 مليون متر مكعب ؛ لكن الكمية الحقيقية المنظمة هي 26 مليون م³. ورغم كل هذا وذاك اتضح، بعد ثلاث سنوات من هذا الإنجاز، أن حجم المياه المتاحة والموجهة للاستهلاك الحضري (طنجة وأصيلا معا) لا يتماشى مع الحاجيات الحقيقية للسكان (إذا انتقل عدد سكان طنجة مثلا من 141741 نسمة سنة 1960 إلى 293446 نسمة سنة 1982) والقطاعات المستهلكة للماء، ومن ثم أصبح من الضروري توسيع محطة بوكدور وتحسين مردوديتها ليصل حجم المياه المعالجة يوميا إلى 82500 م³.

ونشير في هذا الصدد، إلى أنه رغم أهمية هذه التجهيزات والكميات التي توفرها للمجال الحضري، فإن التزايد المتسارع للسكان (420.000 ن. سنة 1990) وتطور الأنشطة الصناعية (خاصة المستهلكة للماء بكثرة) واتساع رقعة المجال السباحي (165 وحدة فندقية وثلاثة مخيمات دولية)، فإن المنطقة ستصبح في حاجة إلى المزيد من المياه للاستجابة لهذه التحولات، عن طريق البحث عن موارد مائية جديدة خارج نطاقها الهيدروليكي. وقد تأتي هذا ذلك فعلا بعد تشييد محطة المعالجة الثانية (محطة الحاشف) على واد الحاشف الأسفل (أحد الروافد الرئيسية لواد المهرهر) سنة 1989 بطاقة إجمالية تقدر ب 120.000 م³/اليوم، وبذلك أصبح الحجم الإجمالي للمعالج يفوق 200.000 م³/اليوم، وهو حجم كان من المنتظر أن يكون كافيا لتغطية الحاجيات الضرورية حتى حدود نهاية 1995، في انتظار انتهاء الأشغال بسد الحاشف قيد الإنجاز ؛ إذ من المتوقع أن تصل الكمية الإجمالية المتاحة إذاك إلى 79 مليون م³ سنويا وهو قدر كاف لتغطية حاجيات مدينتي طنجة وأصيلا حتى أفق سنة 2017 (المكتب الوطني للماء الصالح للشرب، 1994).

ونحن إذا اعتمدنا المعطيات الرقمية الخاصة بتطور الاستهلاك والطاقة الإنتاجية لهذه التجهيزات من الماء القروبي، سيظهر أن حصيلة الإعداد الهيدروليكي (إيجابية

وسليمة ظاهريا، لكن جوهريا يعتبرها جل المحللين بأنها مخيبة لأمل السكان الريفيين منهم والحضرين. بحيث إن الاستراتيجية التي اعتمدها القائمون على الإنتاج (ONEP) والتوزيع (RAID) هي الانقطاعات اليومية (les coupures quotidiennes) كوسيلة وحيدة لتقليص العجز الخاص على مستوى مردودية شبكة التوزيع (بحسب إن أكثر من 40 % من حجم المياه الموجهة نحو الاستهلاك الحصري يضيع عن طريق التسريبات (les fuites) التي تتم انطلاقا من شبكة متقادمة وغير مصانة بما فيه الكفاية)، ثم إن الحصص الموزعة على مختلف القطاعات المستهلكة للماء غير متكافئة من حيث الكم ومن حيث طبيعة التسعيرة (la nature de tarification) المعمول بها في هذا الصدد.

كل هذه العناصر، من بين أخرى، تساهم في احتدام التنافس والصراع بين هذه القطاعات من أجل الحصول على الماء من جهة وبين مختلف الشركاء انفاعيين في قطاع الماء من جهة ثانية، حول إيجاد صيغة ملائمة لتدبير التجهيزات الهيدروليكية المتوفرة (la gestion des équipements) وتدبير الخصائص والندرة (la gestion de la rareté) التي تلازم هذا القطاع سنويا رغم المجهودات المبذولة في هذا الشأن، وعبرها تدبير الصراعات القائمة (la gestion des conflits) باستمرار، والتي تعري، في غالب الأحيان، إلى تعدد الرؤى وتشابك الأهداف، وتداخل ما هو اقتصادي استراتيجي بما هو مرتبط بضرورة إحكام تدبير قطاع الماء ومرافقه الإنتاج والتوزيع. والنتيجة هي الزج بمسلسل تنمية الموارد المائية المحلية في مناهات يصعب الخروج منها، وقد تكون هي السبب في صعوبة، بل أحيانا استحالة إيجاد جسور للتواصل بين مختلف المكونات الفاعلة في هذا الصدد؛ ذلك ما يترجم عادة عبر الحيرة والانقباض الاجتماعي (في حالة الخصائص والندرة في المياه) والتوتر الاقتصادي عندما تتعارض مصالح السكان مع أهداف الدولة التي ترمي على الأقل، إلى توفير الحد الأدنى الضروري من الحاجيات الملحة والمستعجلة.

وعلى النقيض من ذلك فإن المراكز الحضرية التي يحتضنها حوض اللوكوس (مدينتي العرائش والقصر الكبير) تواجه إشكالية أخرى غير تلك المطروحة بالنسبة لطنجة وأصيلا على مستوى التزود بالماء الشروب. هذه الإشكالية مستندة مع بداية التفكير في الإعداد الهيدروليكي لحوض اللوكوس (خاصة الجزء الأسفل منه) وهي بداية كانت توطئ لمرحلة جديدة ميزتها الخاصة هي الاختلال في التقاليد

الهيدروليكية المحلية والانفصال في العلاقات المتجانسة التي تسجيها السكان بينهم وبين الماء والأرض، في المالية كما في الساخلة، وفي المدينة كما في الهادية. والأكيد هو أن هذا الاختلال هو الذي سيعيق، فيما بعد، تعطيل مجموعة من الوظائف المرتبطة بالماء، وسيختل السر الوظيفي (le dysfonctionnement) للمجال الهيدروليكي اعلى ككل. ونعتقد في هذا الشأن أن المصاعب التي واجهت مشاريع الإعداد الهيدروليكي المحلي والجهوي، مردها هو أن غالبيتها اعتمدت على تقنيات جديدة وغير مألفة لدى السكان، وهنا تكمن معضلة البعد الثقافي في مثل هذه المشاريع بحيث إن المشكل لا يتصل فقط بتعبئة الموارد المائية وتنسيبها، بل أيضا في نوعية الثقافة المعتمدة في إعداد الممارسين الفاعلين (الفلاحون) للتعامل مع هذه التقنيات؛ وقبل هذا فإن مثل هذه التدخلات غير المتزنة والمجانية لا تلقى أذنا صاغية، خاصة إذا تعلق الأمر بنزع الملكية تحت غطاء المنفعة العامة تقتضي... وانتساؤل المطروح في هذا الصدد، هو هل الإعداد الهيدروليكي بالمنطقة هو بداية تفكك مكونات المجال المحلي أم أنه وسيلة جديدة لإدماج المجال المحلي في مسلسل الصراع من أجل البقاء. وهذا ما ستحاول إدراجه في النقطة التالية :

2.2. استراتيجية الدولة تجاه المجالات الريفية من خلال الإعداد الهيدروليكي الجهوي :

1.2.2. على مستوى الظهير الخلفي لمدينتي طنجة وأصيلا، فإن الإعداد الهيدروليكي المحلي واكتبته مجموعة من الدراسات التي هبت مشاريع هيدرو-فلاحة (ITALMAROC, 1975) كان الهدف منها هو تحسين وضعية الفلاحين المحليين وتحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الأساسية الموجهة للتسويق المحلي. وهذه الدراسات تنص سقي حوالي 8700 هكتار، إلا أن هذه المشاريع أجهضت في المهد، ولم يكتب لها أن ترى النور لحد الآن، بدعوى أن جل هذه الأراضي تقع في مستويات طوغرافية منخفضة تشكل سافلة المخاور الهيدروغرافية الكبرى، وبالتالي فهي عادة ما تتعرض لاجتياح مياه البحر، الشيء الذي يتطلب مجهودات كبرى (على الأقل) على مستوى إقامة سدود المنع (barrage de garde) للحيلولة دون هذا الاجتياح وانتشيل من تركيز الأملاح في التربة. وكبديل لذلك تم التفكير، منذ سنة 1988 (مخطط المسار 88 - 92) في إقامة مجموعة من السدود التلية قادرة على تخزين ما يقارب 244500 م³/سنواتيا (المجلس الأعلى للماء، 1993) موجهة لسقي

1026 هكتار من السهول المجاورة هذه السدود. نكن مع الأشرف هذه المشاريع المبرجة في إطار الري الصغير سنجهض هي الأخرى وسيتم في هذا الإطار العدول عن مجموعة من الأهداف التي تواكب هذه المشاريع. إذن في ظل هذه المعطيات كيف سيكون وقع هذا الارتجال على التحولات الجالية المحلية ؟

أعتقد هنا، أن الصراع الذي كان معهودا في السابق على مستوى المنطقة كان صراعا بين العالية المنتجة للماء والمسافة المستهلكة له، لكن الصراع القائم حاليا هو صراع بين مجال ريفي فقد كل سكانه وأنشطته، ومجال حضري أصبح ينحو نحو فرض صور جديدة للظهير الخلفي من خلال خلق أنشطة أخرى مربحة و«معاصرة»، تنامي والمطالبات الجديدة للمدينة، وهنا ستصبح التجمعات السكنية الريفية تدريجيا، أقلية غريبة فوق مجالهم الأم، وفي ذلك صراع بين صانعي القرار وبين ذوي الحقوق الانتفاعية من هذا المجال المضطرب أصلا، والذي يتعرض تدريجيا «فترات عنيفة في محتواه الديموغرافي من جراء عمليات الإجهاض المتتالية التي انتابت القطاع الفلاحي، منذ أواسط الستينات، أي مباشرة بعد بداية تطبيق سياسة الإصلاح الزراعي» (أفقي ح. و العبدلوي م. 1993).

والحقيقة هي أن مثل هذه الصراعات هي التي دفعت بالكثير من السكان إلى التخلي مكرهين عن الأنماط التقليدية في استعمال المجال، إما تحت تأثير اجتياح رؤوس أموال جديدة (في ملك الخواص) توظف في أنشطة دخينة على السكان ويضطر معها هؤلاء إلى الانخراط، بكثافة، في الهجرة نحو المدينة أو إلى الرضوخ مرغمين لما يسمى بمعاصرة وتحديث وسائل الإنتاج، مع تحمل كل التبعات التي يمكن أن تترتب عن ذلك، وإما تحت تأثير صانعي القرار أنفسهم عن طريق تضيق الخناق على السكان بفرض غرامات مالية باسم القانون على كل من تطاول على استعمال المياه المحلية بدون ترخيص.

2.2.2. بالنسبة لحوض اللوكوس، فقد اكتسبت المسألة المائية أهمية بالغة بعد أن تأكد أن تطوير القطاع الفلاحي، في إطار الري الكبير، يشكل واحدا من التحديات التي يمكن المراهنة عليه لتحقيق الاكتفاء الذاتي والتخفيف من حدة البطالة الفئوية. وتعود فكرة الإعداد الهيدروليكي في هذه المنطقة إلى سنة 1928، حيث ظهرت الشركة الفلاحية للوكوس لتضطلع بمهمة إعداد الخطة البشري من واد اللوكوس، وذلك عن طريق إيجاد بنية تحتية أولية لتصرف المياه الزائدة

وتجفيف المستنقعات حتى تتمكن، في البداية من سقي 3500 هكتار. وبعد مضي خمس سنوات انصرفت أنظارها نحو توسيع مدارها السقوي، وانكبت، سينتد، على إعداد دراسة للضفة اليمنى من الواد، إلا أن العسلة توقفت نتيجة عدة صعوبات تقنية وعقارية حالت دون تحقيق ذلك.

ومنذ سنة 1961 سبوتى المكتب الوطنى للري (ONI) مهمة القيام بدراسة كل الأحواض الهيرية التي تتوفر فيها شروط الإعداد، وسيجعل من تدبير الموارد المائية المحلية (2,5 مليار متر مكعب في المتوسط) أحد المحاور الرئيسية ذات الأولوية في سياسة التنمية (الجدول رقم : 3. الملحق). وقد تضمن البرنامج في البداية، تقديم ورقة تقنية حول كل ما يتعلق بتجفيف المياه الزائدة في الضفة اليمنى لمخوض النوكوس الأسفل، وحول إمكانية تنمية وسقي ما يزيد عن 1500 هكتار في هذا الجزء. وآخر دراسة أنجزت في هذا الإطار، تمت سنة 1971 من قبل وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي، وكان الهدف منها هو حصر كل الإمكانيات التي توفرها المنطقة للنهوض بالاقتصاد المحلي وتحسين مردودية الرأسمال الترابي المحلي (le capital sol).

وقد اتضح أن المشكل القائم يرتبط بوفرة المياه وقلة الأراضي القابلة للإعداد المهدرو-فلاحي. وهذا ما تطلب ضرورة البحث عن أراضي جديدة قصد تنمية واستثمار هذه المياه في إطار مشروع جهوي مندمج. وهذا المشروع كان الهدف منه هو المساهمة في تحقيق الاكتفاء الذاتي، على المستوى الوطني، من المواد الأساسية (إدخال وتطوير الزراعات السكرية، إنتاج الزيوت النباتية، تطوير قطاع تربية المواشي وإنتاج الحبوب) وفي تحسين وضعية الميزان التجاري للبلاد، عبر تطوير زراعات احتكارية جديدة نوجه للتصدير بالأساس، علاوة على تحسين مداخل السكان المحليين وتوفير الشغل لهم وتحسين ظروف عيشهم بإيجاد بنىات تحتية اجتماعية (الماء الشروب، الكهرباء، المدارس، الطرق...)، وغير ذلك الحد أو على الأقل، التقليل من الهجرة الريفية.

وقد عينت، بموجب ذلك، مؤسسة عمومية (المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لنوكوس) تحت وصاية وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي سنة 1975 لتولي عمليات التجهيز وإدارة المياه والاستثمار الفلاحي في إطار الدوائر السقوية المحددة بمرسوم سنة 1974 (40500 هكتار قابلة للسقي و 45000 هكتار

عبارة عن أراضي بورية موجهة لزراعة الشمنندر السكري والمواد العلفية بالحوض). وقد تمحورت، منذ ذلك الحين، كل عمليات الإعداد الهيدروليكي حول سد واد المخازن على واد اللوكوس (الخريطة رقم : 4) الذي سيؤمن للدوائر السقوية المحددة ما حجمه 790 مليون متر مكعب من المياه، منها حوالي 320 مليون متر مكعب سنويا موجهة خاصة للسقي (28000 هكتار موزعة بين قطاع الرمل والدرادر والسهول السفلى والتلال المنخفضة). وتؤمن المياه الباطنية أيضا ما يعادل 26,5 مليون متر مكعب لسقي 1400 هكتار (قطاع الشاي وأجراء من قطاع الضفة اليمنى للدرادر).

والملاحظ هو أنه حتى حدود سنة 1992، أي بعد إحدى وعشرين سنة من العمل التنموي، لم تجهز سوى 19600 هكتار من المساحة الكلية القابلة للسقي (أي 40500 هكتار). وفي المقابل تم التخلي عن 4600 هكتار كانت تستغل في إطار الري التقليدي.

وهنا، بعد هذه الفترة الزمنية التي تميزت بتدخل قروي للدولة في قطاع حساس، ظل المغرب يعطيه الأولوية ويعتبره من المرتكزات الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، أصبحنا أمام وضعية تنموية منعثرة، مشرفة على الإفلاس وأصبحنا نطرح، في هذا الصدد، أكثر من تساؤل حول ما إذا كانت هذه الأزمة مرتبطة باستبدال المهارة والدراية الهيدروليكية المحلية بأخرى مستوردة ومفروضة (Importée et Imposée). وإذا كان الأمر كذلك، فإن فشل التجربة التعاونية (l'expérience coopérative) في هذا الجانب لما ما يبررها.

لم إن الخطوات الأولى على درب التخطيط وتنمية الموارد المائية المحلية لم تضطلع بها وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي وحدها آنذاك، بأطرها ومؤسساتها التقنية (مراكز الاستثمار الفلاحي — مراكز الأشغال الفلاحية — الصندوق الجهوي للقرض الفلاحي — المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي...)، بل إن تنفيذ مختلف مراحل العملية كانت تتم بمعية شركاء متعددين (وزارة التجهيز، وزارة الأشغال العمومية، وزارة الداخلية، وزارة الشؤون الاقتصادية، وزارة التجارة الخارجية...)، معنى ذلك أن القطاع الخاضع للإعداد تسير أكثر من ست وزارات بدلة أنما من التنظيم وامت عقليات تسهر على تقييم مراحل الإعداد بوجهات نظر متعددة ومتباينة. هذا بالإضافة إلى ما يرافق ذلك من توجيهات وتبؤد

وبعد مضي
ت، حينئذ،
نتيجة عدة

بدراسة
تغير انوار
رئيسية ذات
البرنامج في
الضفة اليمنى
1500 هكتار
1975 من قبل
الإمكانات
الترابي المحلي

لإعداد
قصد تنمية
كان الهدف
المواد الأساسية
قطاع تربية
عبر تطوير
مداخل
بيانات تحتية
أخذ أو على
للاستثمار
سنة 1975
مواثر السقوية
4500 هكتار

مصدرها المؤسسات المالية الدولية (PNUD - BIRD - FAO - BAD...)؛ الشيء الذي يعني أن القضايا المطروحة للإعداد والتنمية كانت خاضعة، جنسية، للتدويل (Internationalisation) وكانت الدولة، ولازالت، هي الوسيط الفعال في هذه العملية. ومن ثم فإن الملاحظة الأولى التي يمكن استخلاصها هي أن القدرات المالية للدولة أصبحت لا تتماشى والتطلعات التنموية، ثم إن هذه الأخيرة (أي الدولة) أصبحت أيضا عاجزة على مراقبة هذه المشاريع التنموية؛ خاصة بعد سنة 1985، سنة بداية العمل برنامج التقييم الهيكلي الفلاحي (PASA).

إذن، صعوبة التنفيذ ومراقبة المشاريع مستضاف إلى تأزم العلاقات بين الفلاحين والمعدنين، وسببه هو عدم تجانس توزيع الأدوار (Partage des rôles) وتقسيم المسؤوليات بين هؤلاء في إطار العمل التنموي المحلي، من أجل المساهمة الفعالة في إعادة الاعتبار للمنطقة اقتصاديا وجمهريا، هذا التأزم في العلاقات وإفلاس الوضعية الهيدروفلحية ترجعت مؤخرا في تحلي الدولة عن خدمات مجموعة من الفلاحين بدعوى أنهم غير مؤهلين للعمل في المدارات السقوية للكوس، ثم إن صعوبة تسديد الفلاحين مستحقات صندوق القرض الفلاحي بدفع بالقائمين على هذه المدارات إلى قطع مياه السقي عنهم إلى غاية استخلاص ما يلزمهم.

واعتقد، في مثل هذه الحالات، أن الحل الوحيد لتجاوز هذه الصعوبات — مرحيا على الأقل — هو إعادة النظر في القرارات الكبرى (Les grandes décisions) المتخذة في مثل هذه المشاريع عن طريق إيجاد صيغ مرنة لإقناع الممارسين الحقيقيين (الفلاحين) للانخراط، من جديد وبجوية، في رسم استراتيجية مواصلة العمل التنموي: لأن الآفاق المستقبلية للتنمية وإعداد المجال الهيدروليكي المحلي رهين بإشراك الفلاحين، في الحوار الدائر حول أنماط تدبير الماء والأرض والتقنيات، وخاصة تدبير المشاكل العقارية المطروحة بحدة وعلى أكثر من صعيد.

3. الوضعية الراهنة للإعداد المالي وآفاق تنمية المجال المحلي.

إذا اعتمدنا ما سطرناه في بداية هذا الحديث، سنخلص إلى أن الطريقة التي سلكتها الدولة في معالجة قضايا تنمية الموارد المائية المحلية لم تأخذ بعين الاعتبار أفكار وتصورات السكان المعنيين بهذه القضايا؛ بل على العكس من ذلك، عملت (أي الدولة) على تسخير كل الوسائل للدفع هؤلاء للانصياع لنماذج التدبير المحددة،

وقبول الأهداف المسطرة لذلك. ثم إن الخططات، التنموية والقرارات المتخذة في شأنها غالبا ما تستخدم مصالحة فئة دون أخرى، بحيث إن الهدف الرئيسي في البداية، خاصة خلال فترة الستينات، هو «إتقاد المناطق المحظوظة من مخاطر المياه والأحوال والإنسان» (P. De Man, 1978).

حاليا، على الرغم من الجهود المبذولة لتدارك الاختلالات الجهوية الجديدة، فإن الصعوبات المالية التي تواجهها البلاد منذ بداية الثمانينات (بداية برنامج التقويم الهيكلي المالي) قد تحد من أهمية تدخلات الدولة لمعالجة هذه المعضلات. وهذا ما يدفعها تدريجيا إلى التخلي عن التزاماتها تجاه مختلف المشاريع التنموية بالمنطقة لصالح توجيهات المؤسسات المالية الخارجية.

1.3. الوضعية الراهنة للمجال الهيدروليكي بين بساطة تحديد الأولويات وصعوبة تجاوز الثغرات.

لاشك أن الجدل الدائر حاليا، حول الوضعية المتأزمة للمجال الهيدروليكي وما ارتبط بها من تباين على مستوى العرض والطلب يجرنا إلى محاولة وضع منحنى تطور هذه الوضعية (Tracer le profil)، خاصة منذ بداية الثمانينات (بداية مسلسل فترات الجفاف الهيدرولوجي)، وذلك بناء على فكرة نعتمدها أساسية في فهم هذه الوضعية، ومقاديرها هو أنه كلما كانت هناك وفرة في الموارد المائية فإن عمليات الحصر والتعبئة والإعانة تكون سيئة، وكلما كان الخصائص والقلة هي الحاضرة باستمرار فإن هذه العمليات تكون جيدة. وأعتقد أن الشق الأول من هذه الفكرة هو الذي يميز المجال الهيدروليكي المحلي الذي نحن بصدد. لكن إذا اعتبرنا أن مثل هذا المشكل غير مطروح بالنسبة لبحال شبه رطب يتلقى كميات مهمة من التساقطات ويصرف ما يزيد عن 14 % من الحمولة السنوية على المستوى الوطني — ومع ذلك فإن القلة في الاحتياطات المائية تشكل ظاهرة ملازمة للمنطقة بدون استثناء — إذن، أين يكمن الخلل ؟ هل في عدم التمكن، بعد، من الإلزام بعناصر تدبير وضعيات القلة (Gestion des situations de pénuries) ؟ أم أن الأمر يتصل بصعوبة تدبير الصراعات (Gestion des conflits) المرتبطة بقطاع الماء بصفة عامة، في فحص طنجة كما في حوض اللوكوس ؟ هذا ما سنحاول معالجته من خلال مقارنة القضايا والالتزامات المرتبطة بالوضعية الراهنة للإعداد الهيدروليكي في ظل صعوبة تجاوز بعض الثغرات التي أزمّت تنمية المجال المحلي.

2.3. آفاق تنمية المجال المحلي : القضايا والالتزامات.

فيما يخص آفاق تنمية المجال المحلي، فإن مختلف القضايا المطروحة ظلت مرتبطة بمدى فعالية التنسيق الحكومي حول تدارك الموقف الذي بات خاضعا لانعدام التجانس على مستوى التدخلات : فقانون الماء (رقم 95 - 10، غشت 1995) الذي طرح للنقاش خلال نهاية شهر شتنبر من نفس السنة بهدف إعادة النظر في التخطيط وتنسيق الرؤى تجاه قطاع الماء، جهويا وعليا، لتتوصل إلى وضع مقارنة مندمجة للمشاكل المطروحة، خاصة مشكل التمويل، ومن ثم بداية التفكير في خلق وكالات الأحواض النهرية تسند إليها مهمة الإشراف على إعداد الخطط التوجيهية للمندجة لموارد المياه المحلية والجهوية وتدير كل القضايا المتعلقة بالماء، والتي تعرقل تنمية المجال المحلي. ومن بين هذه القضايا المطروحة :

• قضية التزود بالماء الشروب والصناعي، بالنسبة للمجالات الحضرية، والتي أصبحت من أولى الأولويات التي يجب الحسم فيها لكون الموارد المائية المتوفرة غير قادرة على مسايرة متطلبات السكان والتحولات الاقتصادية (59,2 مليون متر مكعب سنويا لحوالي 1060000 نسمة منهم 727700 سكان حضريون) بسبب ضعف مردودية التجهيزات المتوفرة وعدم تكافؤ التوزيع الجغالي للإمكانات المائية بين شمال وجنوب المنطقة (وفرة في الجنوب وخصاص في الشمال)، بالإضافة إلى تأثير هذه الإمكانات بفترات الجفاف. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن كمية المياه التي كانت مخزونة حتى حدود شهر ماي من سنة 1995 (الموجهة لمدينة طنجة) لم تكن تتعدى 3,5 مليون متر مكعب (مقابل 37,2 مليون متر مكعب تستهلك سنويا)، أي ما يكفي لشهر واحد من الاستهلاك. ومع بداية الأسبوع الأخير من شهر نوفمبر من نفس السنة كان حجم المياه المخزونة في سدي ابن بطوطة والحاشف لا يتعدى 800000 متر مكعب، أي ما يكفي للاستهلاك لمدة ثمانية أيام وثمان ساعات فقط (بمعدل 90000 متر مكعب في اليوم)، الشيء الذي تطلب من الدولة تخصيص غلاف مالي مهم لجلب المياه من ميناء الجرف الأصفر بواسطة سفن صهريجية، بحيث بلغ ثمن المتر المكعب الواحد من المياه المجلوبة 54 درهما عوض 2,5 درهم في الأيام العادية.

• قضية سفي 40500 هكتار التي كانت مبرجة في إطار خطط إعداد حوض اللوكروس لم يعد يتحدث الآن سوى عن 34258 هكتار قابلة للنسقي

منها 19600 هكتار هي المجهزة فعلا و 7000 هكتار أخرى مبرمجة لسنة 1997 (بالإشارة فقط فإن برنامج التقويم الهيكلي المالي سيستمر العمل به حتى أواخر سنة 1998، الشيء الذي قد يحول دون تحقيق ذلك). وفي المقابل، بالنسبة للمياه من طنجة من المنظر أن يتم إعداد 5850 هكتار وتعبئة 25,8 مليون متر مكعب ستوجه أساسا هذه المساحة مستقبلا، لكن الذي اتضح مؤخرا هو أن الموارد المائية المتوفرة الآن غير كافية حتى الاستجابة للاستهلاك الحضري.

• قضية موقع السكان المحليين في عمليات الإعداد والتنمية المحلية تبقى من القضايا العالقة والتي تدفع هؤلاء إلى رفض كل المبادرات المرتبطة بالجهاز الرسمي. ويتضح من خلال ما سبق، أن التخلي أو تأخر الدولة عن معالجة هذه القضايا قد يطرح العديد من المشاكل أمام مستقبل تنمية المجال المحلي، على الرغم من الجهود المبذولة من أجل تدبير أحسن هذا المجال وإعطاء الأولوية للأرياف التي تشكل ساكنتها 31 % من مجموع سكان في المنطقة (105943 نسمة سنة 1994)، بالإضافة إلى التوجهات الحالية التي ترمي إلى وضع الشروط الضرورية لتفادي الاختلالات البيئية والتي قد تنعكس سلبا على الإمكانيات المحلية (حالة القرشة المائية الباطنية بسهل اللوكوس التي تتعرض مياهها باستمرار لتركز الأملاح والمواد المخصصة الأخرى والمبيدات). لكن في نظرنا، درجة نجاح الإعداد والتنمية المحلية تتوقف على طبيعة علاقة الثقة التي تجمع بين السكان والإدارة، بحيث أن هذا المعطى هو الذي سيسمح بتطوير مستوى انهم والإلام بالمشاكل المطروحة عن مستوى التنمية، وبالتالي توفير الشروط الملائمة للتمكن من ضبط الأعطاب التي قد تصيب سياسة الإعداد وتدبير المجال المحلي.

جدول رقم 1 : التوزيع الجغالي للموارد المائية السطحية
بالواجهة المحيطة الشمالية الغربية

المجال الهيدروليكي	المساحة (كلم ²)	متوسط كمية النساقطات	الحمولة السنوية (م م)	مجموع المياه المعبأة (م م)
فحص طنجة	2400	800	643	218
حوض اللوكوس	5600	900	1864	1237
المجموع الكلي للمياه	8000	850	2507	1455

جدول رقم 2 :

التوزيع الجغرافي للاحتياطات المائية الباطنية واستعمالاتها

الفرشة المائية الباطنية	الواردات م م/سنويا				كميات المياه المستغلة م م/سنويا		
	المرتبة بالساقطات	المرتبة بالسقي	التغذية الأفقية	المجموع	الأخذ E.P.I.	السقي	لاجسام التصرفه طبيعيا
الدرادر-الصوير	80 — 64	2	2 — 1	84 — 67	1,7	9,5	73 — 56
الرمال	55 — 43	21	—	76 — 64	—	17	50 — 38
شرف بعقاب	1,6	—	—	—	1,6	—	—
المجموع							

جدول رقم 3 :

الوضعية الحالية للإعداد واستغلال المياه بالواجهة الخيطية الشمالية الغربية

الوحدة الهيدرولوجية المحلية	اسم السد	الواد	سنة التمرور في العمل	الحمولة السنوية م ³	الاحجام القابلة للتعبئة م ³	الاحجام المعالجة فعلا م ³	الماء الشروب م ³	السقي م ³
اللوكونس	واد الخازن	اللوكونس	1979	916	700	330	—	270
	سد الميع	اللوكونس	1980	—	—	—	—	—
فحص حنجة	ابن موحدة	المهرور	1979	56	40	26	21,5	—
	سد الحاشف	الحاشف	1994	—	79	65	65	—

السيرورة السوسيو مجالية للمنطقة الشمالية بين الوظيفة الوطنية والتوظيف الدولي

عبد الفتاح الزين^(د)

1 - خصوصيات التنظيم المجالي بالشمال المغربي :

ما أن يثار الحديث عن مناطق الشمال حتى يهيمن مقولة «السيئة» أو «المتحيرة» كمفهوم إجرائي لفهم آليات النشاط السوسيو اقتصادية، وفي أحسن الأحوال تدرس هذه الآليات وفق مقارنة الهامش / التهميش كترديف للإهمال. إن كلا المنظورين ينسب أو يتناسى موقع المناطق الشمالية كمناطق حدودية دولية. وهي في هذا تختلف من حيث أهميتها عن مختلف الحدود المغربية في الجهات الأخرى.

إن احتلال سنة ومليية رهن الدور المتوسطي للمغرب، بل إن ما يروج من تخاليل غير محصنة عن انغلاق المغرب عن محيطه الدولي مسألة تحتاج إلى إعادة النظر، خاصة إذا عرفنا أن الدول الأوروبية كانت تحارب وجود جاليات مغربية فوق أراضيها وتسن القوانين الخاصة بذلك (1727 : أصدر الإنجليز أمرا بعدم السماح للتجار المغاربة الإقامة بجبل طارق أكثر من شهر، 1785 : إسبانيا تغلق ميناء قاديس في وجه التجار المغاربة...)، بالإضافة إلى هذا، وعلى عكس الدول الأوروبية التي كانت لها قنصليات بطنجة، فإن المغرب لم تكن له تمثيلات بالبلدان الأجنبية... فمن الذي كان يمارس سياسة الانغلاق والانكماش ؟ لقد كانت طنجة آخر موطأ للمغرب على الساحل المتوسطي، موقعها كعتبة بين الداخل والخارج جعل الفقيه محمد سكيرج يشبهها في مخطوطه «رياض البهجة في أخبار طنجة» بما يلي : «بأن المغرب كله كبرنوس، ارتدى منه الفرنسي بجهة والإسباني بالأخرى وبقي رأس البرنوس، وهو عبارة عن هذه المدينة، في مطعم النظر الأوروبي السياسي لم يسمح به أحد المذكورين للآخر ولكن شاركهما الغر أيضا

(د) أستاذ بحث، المعهد الجامعي للبحث العلمي، الرباط، المغرب.

من حيث الاستعداد المادي فشرفت نفوس الكل إليها لأهميتها وكونها رأس البرقوس... ويمكن القول إن تداول احتلال طنجة من طرف دول غير منوسطة مؤثر على احتلال ميزان القوى المتوسطي ككل ونهاية لحكم البحر الأبيض المتوسط اعالم، والذي كان مدخلا لنشوء نظام رأسماني عالمي.

إن تكاليف الأطماع الأجنبية على المنطقة الشمالية، دفع الخزن إلى اعتماد تنظيم جهوي محكم حول فاس ومراكش وميتين حول القرار السياسي المسند بالمعطيات الجغرافية للجهات المغربية. فتمركز القوات العسكرية بكل من فاس ومراكش ووجود الاحتياطات بالغرب وبوجدة، يدخل ضمن هذا التصور التنظيمي. لقد كان التنظيم الجهوي اختيارا سياسيا بالأساس، وعلى امتداد الحقبة الماقبل استعمارية في العصر العلوي، لم تشهد المنطقة الشمالية حركات تمردية مهمة إلا بعد هزيمة إسملي، لا لضعف هبة الخزن ولكن أساسا للتدخلات الأجنبية التي كانت تستغل الظرفية السياسية لتحقيق المزيد من المكاسب بخلق المزيد من التوترات. وقد أدى هذا الضغط إلى تضارب المصالح الوطنية والمصالح الجهوية (حالة قلعية كمثال⁽¹⁾).

وقد جاءت معاهدة الحماية لتعميق التفكك الجهوي، فهكذا تنازلت فرنسا لإسبانيا إرضاء لأجلترا عن منطقة دون عمق استراتيجي بعد أن ربطتها بالجزائر عن طريق المغرب الشرقي، كما أن صراع النفوذ الفرنسي الإسباني أضر كثيراً بالمنطقة وفوت فرصة تحقيق اندماج مع مختلف مناطق المغرب لو تحقق مشروع الخط الحديدي منيلية تازة أو خط الحسيمة فاس، أو الخط الرابط بين فاس وطنجة والذي توقف عند السوق الصغير Le petit sokko⁽²⁾، على أن التنظيم الجهوي

(1) عبد الفتاح الزين، — «علاقات بادية — مدينة»، الكتاب الأول، صفحات 35-62، رسالة ليل دبلوم الدراسات العليا في السوسولوجيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، جامعة محمد الخامس، 1986/1987.

(2) عبد الفتاح الزين، — «علاقات بادية — مدينة خلال مرحلة الاستعمار الإسباني : حالة الناظور»، مجلة «البحث العلمي»، العدد 40، السنة 1990/25، صفحات 258-276.

— «طنجة نقطة توصل أم استقطاب أوروپي؟ قراءة أولية»، بحث ألقى مئلتقى العلمي الثالث لمدينة طنجة المعقد أيام 21-22-23 أكتوبر 1992، والذي كان موضوعه «طنجة : محال والاقتصاد والجنس».

الإسباني المركزي سيعمق تبعات صراخ النفوذ هذا بعز ما يمكن تسميته بالمغرب
الإسباني النافع (لعرش، القصر الكبير، تطوان) عن المنطقة الريفية من خلال
تنظيم يحاول ترسيم احتلال سبتة ومليلية باعتبارها أراضي إسبانية لا تدخل ضمن
منطقة النفوذ التي تنازلت عنها فرنسا.

إن هذا الإرث الكولونيالي سيظل فاعلا في مرحلة الاستقلال، ذلك أن منطق
كل تنظيم جهوي منعارض مع الآخر (المنطقة الدولية، منطقة النفوذ الإسباني،
منطقة الحماية الفرنسية)، بل إن تعميم منظومة الفرنسية كمرغية لتوحيد معايير
التدبير الدولاني سيعاش كحيف لخبطة المنطقة الشمالية وكمساس بامتيازات قديمة.
كما أن محاولة تفكيك المنطقة الشمالية من خلال دمجها عموديا مع منطقة الحماية
الفرنسية رسم هذا الانطباع، خاصة وأن الأجهزة التحتية اللازمة هذا الإدماج
لم تتوفر بالوتيرة اللازمة. كما فوت هذا الإدماج العمودي على المنطقة الشمالية
وعلى المغرب ككل لعب دور متوسطي فاعل. هذا الاختيار لا يجب أن يحدد
تبريره في هذه أسوغات فحسب بل يمكن فهمه في إطار ظرفية دولية متوترة.
فاستمرار احتلال سبتة ومليلية وتحويلهما إلى مناطق حرة زاد من تغلقهما في النسيج
الاقتصادي للمنطقة والتي تحولت مع الزمن إلى مركز توزيع التهريب، كما أن
التوترات المستمرة مع الجزائر عرقلت النمو الجهوي للمنطقة الاقتصادية الشرقية،
الشيء الذي أثر سلبا على الاندماج الأفقي لباقي المنطقة الشمالية وأثر على بروز
دينامية متوسطة نمغرب، أمام هذا الانحسار ستشكل أضجرة نحو أوروبا بتهافتها
البديل المحلي الذي شجعتة الدولة للتحويلات المالية المهمة التي يدرها على ميزانيتها.
ويمكن ملاحظة ذلك من خلال أهمية الشبكة البنكية بالمنطقة الشمالية المتوسطة
جهويا ووطنيا، وتطورها خلال الخمس سنوات الأخيرة كما يبين ذلك الجدول
التالي (انرجع : النشرة الإحصائية السنوية بالمغرب لسنتي 1989 و 1993، نشر
مديرية الإحصاء، ويتبعني التنبيه إلى أن هذا الجدول لا يتضمن معضيات حول
هبتك المغرب بالمناطق المذكورة :

31 ديسمبر 1992	31 ديسمبر 1988	المناطق الاقتصادية
255	198	الشمال الغربي
35,29	36,36	• تمشاون
90	72	• العرائش
3	9	• مليلية
13	11	• تطوان
44	51	
30	21	
(*)	(*)	
103	84	الوسط الشمالي
41,74	41,66	• الحبيمة
43	35	• تاونات
20	14	• تازة
4	4	
19	17	
(*)	(*)	
99	72	الشرق
96,96	95,83	• الناظور
96	69	• وجدة
50	32	
46	37	
(*)	(*)	
457	354	المجموع
229	176	
1.148	886	مجموع إيتوك بالمغرب

(*) النسبة المئوية داخل المنطقة الاقتصادية.

إن مشاكل التنظيم الجهوي بالشمال المغربي، كما يبدو، ناتجة لا عن ظرفية دولية باعتبار المنطقة منطقة حدودية فقط، ولكن كذلك لأن التنظيم الجهوي الكولونيالي لازال فاعلا رغم الإصلاحات التي أدخلت عليه.

2 - المشاريع التنموية بالشمال بين الوظيفة والتوظيف :

إن أهم المشاريع التنموية الكبرى التي شهدتها المغرب منذ الاستقلال همت الشمال جزئيا أو كليا، فهناك على سبيل المثال :

- مشروع التنمية الاقتصادية والقروية للريف الغربي المعروف تحت اسم الديرو DURO والذي انطلق سنة 1961 بتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة FAO، وقدم المشروع النهائي سنة 1964.
- مشروع حوض سبوو والذي انطلق سنة 1963 بتعاون مع برنامج التنمية للأمم

المتحدة PNUD ومنظمة الأغذية والزراعة FAO، وقدم المشروع النهائي سنة 1968. ومع هذا المشروع بدأت محاولة إعضاء طابع الجهوية للمخطط الوطني. وقد مسّ هذا المشروع تلال ما قبل الريف (Pré-ri) وجبال الريف، واعتبر هذا المشروع متكاملًا مع مشروع الديرو.

• «مشروع التربة» المعروف باسم PRAM والذي يهتم بالعالم القروي وخاصة حماية التربة (D.R.S.).

• «مشروع حوض اللوكوس» الذي يهتم المناطق الجبلية، وقد انطلق سنة 1982 بمساهمة البنك العالمي للإنشاء والتعمير.

• «مشروع التجهيزات المائية» - الفلاحة الصغرى والمتوسطة (P.M.H).

• «مشروع حماية التربة ومخارية الانجراف» (D.R.S.).

• إضافة إلى «مشروع القودجي لمحاربة زراعة الكيف»

.(Projet FNULAD N AD/MOR/88/530)

وأصبحت هذه المشاريع وغيرها تدخل في إطار برنامج تنمية أقاليم الشمال. وما يمكن تقديمه من ملاحظات في هذا الصدد أن هذه المشاريع، رغم طموحها وتنموي، ظلت تتأرجح بين كونها مشاريع استعراضية كما عبر عن ذلك تقرير مصلحة الاقتصاد الفلاحي حول مشروع الديرو (CND-00163) فقد تم صرف ستة مليارات لمدة 25 سنة لاستصلاح دكات زراعة القواكه فقط، وهذا بالنسبة للمنطقة عمل يمثل حجمها، على حد التعبير الجيد لأحد الخبراء، لا حجم طابع بريدي على خريطة المغرب (230.000 هـ)، أو اعتبارها أدوات تدخل إداري وسياسي أساسا تهدف إلى بناء الدولة وتدعيم التأطير الإداري.

إن غالبية المشاريع المتخلفة بالمناطق الشمالية على العموم تأتي في إطار هبة وطنية غالبا ما تصطبغ بظرفية دولية غير ماعاة، مما يقوي انطباع التآرجح السابق، حيث تشكل صعوبات التمويل الذاتي أهم أدوات التدخل الدولي في ضبط وتيرة اندماج أقاليم الشمال تنمويا وإشعاع المغرب متوسطيا، ناهيك عن عراقيل الجيوب المختلة التي يرتبط وجودها بشمال غير متوسطي.

وهذا الانحسار جعل المنطقة الشمالية تحتل الاختيارات المستطرة غداة الاستقلال

دون تحقيق تقدم مهم ومفيد للمنطقة. «إن ما ينقص المغرب، كما عبر عنه عرض المديرين الإقليميين للفلاحة بكل من فاس وطنجة»⁽³⁾، هو اعتماد طريقة جديدة لتدبير الأمور، ولأن التغير مطلوب، فلا بد أن يقبله الذين لهم صفة ما بالآثار السلبية التي تترتب عن أي عملية تغيير، وأن يعملوا على تعويض الضرر بإدخال خدمات من الممكن تحقيقها⁽⁴⁾. وهذا أمر مهم كذلك الأطراف الدولية المرتبطة بالشمال بشكل أو بآخر.

إن هذه العوامل المحلية والذوقية ترهيب، وبأشكال مختلفة، الاستمرارية في تنفيذ البرنامج والذي غالباً ما تكون له انعكاسات سلبية، حيث «قد يبدو، كما قال الناصري، اللاتيني كرهان مهم ضمن سيرورة السيطرة على المجال»⁽⁴⁾. وهذه فرضية، وإن كان يتم تأكيدها، فإنها بحاجة لإثبات، ذلك أن الأمر في هذا المستوى لا يتعلق بمدى النجاح في بسط السلطة على منطقة ما بقدر ما يتعلق بمدى الحد من التأثير الدولي على المجال وإعطاء الجهة دوراً فعالاً في إطار أنساق توزيع الخدمات على الصعيد الوطني من أجل تحقيق استقرار الكائنات الترابية تلافياً للاعترافات التقييمية.

3 - استنتاجات :

إن الوظيفة الوطنية للمنطقة الشمالية مرهونة بمدى التحكم في التوظيف الدولي لها، وتحقيق ذلك مرتبط بمتمسكية المنطقة أولاً وبمخاريجها في المقام الثاني (حالة الربط القاري، حالة أنبوب الغاز...).

إن إنتاج مجال ترابي وطني بالمنطقة الشمالية مرتبط بمدى إعادة تشكيل التوازنات الاجتماعية الجهوية بتغيير الإيقاع «العفوي» لتفصيل علاقات الإنتاج، إذ الأمر لا يتعلق باستبدال نخب تقليدية بأخرى عصرية أو منعصرة بقدر ما يتعلق بمسألة الحد من تهميش الشمال وهامشيته، والدفع باللامركزية بشكل يجعل للمجال

(3) تقرير مفصل حول العرض الذي ألقى في هادلي تطوان الربيع 1983 حول «الممارسات الزراعية والوسط البشري»، جريدة «الاتحاد الاشتراكي» يوم 17

(4) «L'aménagement et l'espace territorial au Maroc : lieux d'autonomie éternelle» ; A.A.N; Paris, 1983; P. 226.

كل جهة — تظهر كوحدة سوسيوثقافية ناتجة عن عمل الآليات
السوسيواقتصادية أكثر من كونها ناتجة عن المصلحة السياسية. بهذا الشكل سوف
يسهل ضبط الخلط الخاص في التحليل الذي ينظر إلى التراتب الخاطئ وسيرورته
كتأثير ثقافي، إذ متاولة الخيال من خلال أسبقيات سوسيوسياسية كتبناء الدولة قبل
بناء المجتمع أو توطيد التراتب الوطني بمعزل عن الاندماج الجهوي... تقوي التمايز
الثقافي الذي قد يوظف من طرف القوى الدولية ضد الوظيفة الوطنية.

حركة سفوح مقدمة جبال الريف، أساس لإعداد متباين

جان ميشيل أفار»
سميرة مودي - هادي»

ملخص

إن العوامل المفسرة لتطور سفوح مقدمة جبال الريف متنوعة ولكنها جد نشيطة، حتى إذا تم أخذ كل عامل بمعزل عن الآخر : غلبة التصخور الرخوة التي تتميز بضعف مقاومتها للتعرية (الطفل والصلصال)، مناخ قاس يتسم بفترات تساقطات غزيرة ذات قوة نحت عالية كما يتميز بفترات جفاف تنهياً خلالها المواد للتعرية، تشكيلات سطحية موروثة في توازن هش مع الظروف الحالية، ضغط بشري قديم جدا لكنه يزداد استفحالاً بفعل عامل المكننة.

فتداخل هذه المتغيرات المختلفة يؤدي إلى عدم استقرار هذا الوسط، على الرغم من أن تنوع المركبات يؤدي إلى حركة جد متباينة (الحدود القصوى تمتد من الأساحل إلى التدفق التخويري أو إلى الانزلاقات الأرضية). ومن هنا لابد من الإشارة إلى عنصر بالغ الأهمية يتحكم في قوة التشكل ويوجه هذه الحركة ويتعلق الأمر بتعريض السفوح. فالسفوح الموجهة نحو الشمال ومتغيراتها، الأكثر تظليلاً، تحتفظ برطوبة أكثر وتعرف نظاماً تحتياً يتجه أكثر إلى «التخوير». بينما السفوح المعرضة للجنوب ومتغيراتها، الأكثر حرارة والأكثر جفافاً، تتعرض للنحت بالسيلان.

إن عدم الأخذ بعين الاعتبار هذه الخصائص جعلت عمليات التدخل للحد من التعرية بهذا الوسط ذات فعالية جد محدودة في أغلب الأحيان. وعليه فإن الاستراتيجية الواجب اتباعها تكمن في إعداد متباين لهذه السفوح يأخذ في الحسبان طرق النحت هذه.

(*) جاسية لويس باستور، استراسبورغ، فرنسا.

حول عدم استقرار السطح بمنطقة الريف الشمالي الغربي

محمد المرتجي^(١)

محمد الطيب^(٢)

الصادق عضموم^(٣)

محمد الطاهري^(٤)

ملخص

تتفرد منطقة الريف الشمالي الغربي بهشاشة مفوحها وعدم استقرارها. وعدم الاستقرار هذا الذي يلاحظ على إثر التساقطات المطرية الغزيرة، يتجلى في طبيعة السطح المتموج، الشكل المائل للأشجار، الانزلاقات التي تسبب في انقطاع بعض أجزاء الطرق، وزحزحة خطوط السكك الحديدية، وانهيار منشآت أخرى.

وكقاعدة عامة يمكن القول إن نشاط الانزلاقات موروث عن وعورة السفوح، الطبيعة الصخرية للأرض، وأهمية التدفقات المائية النازلة بالإضافة إلى عوامل بشرية أخرى. وإذا كان في أغلب الأحيان يتم اللجوء إلى عمليات التصريف وتثبيت السفوح للتخفيف من حدة هذا المشكل، فإنه يجب أن تُقر بأن دراسة دقيقة تهم بمالية السفوح هي وحدها الكفيلة بوضع حد له.

ولاشك أن هذه المهمة ملقاة على عاتق الجيولوجيين والجيغرافيين مسهلين بذلك عمل المسؤولين الإداريين.

(١) مهندسون جيولوجيون، المديرية الجهوية لوزارة الطاقة والمعادن، طنجة، المغرب.

دراسة إمكانيات التسمية
المندمجة بحيال الريف :
حالة غابة بني سعيد

أحمد بوكيل^(١)

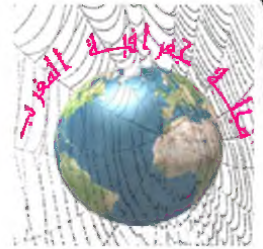
ملخص

يتصف الريف بوسط طبيعي جد متنوع فعلى المستوى الجيولوجي، نجد الكس، الحث، التضيد، الحثيث الطفلي - الحثي والطفل. وبخصوص النبات، يحتضن الريف غابات طبيعية مختلفة الأصناف : الفلين، البلوط الأخضر، الأرز، التوب، الصنوبر، الزيتون البري وأنواع أخرى (Tetractinaie, coccoiferaie, tanzaie zenaie) كما يتوفر الريف كذلك على مناطق تم تشجيرها بالصنوبر على الخصوص.

وقد تعرض قسم كبير من هذه التشكيلات الغابوية لتدهور يرجع إلى أسباب متعددة : حرائق، اجتثاث، قطع مفرط ورعي جائر. وهذا التدهور الذي تواجه تساقطات عيفة، يؤدي إلى احتدام أشكال التعرية التي تسبب خسائر في الأراضي المزروعة في العالية. وتوحد حقيقتا السدود في السافلة.

وهكذا نجد في الوقت الحالي غابات تعكس سحنة التدهور بالأساس (الأيك الشجر والأيك)، مع بعض دوائر التشجير يغلب عليها الصنوبر على الخصوص. والمهدف من هذه المداخلة هو عرض نموذج للتهيئة بخصوص هذه الغابات المتدهورة، وذلك بغية ضمان إعادة تكوينها واستغلالها بكيفية عقلانية ومستدامة. ومن أجل تبيان كل ذلك، أخذنا الحالة النموذجية لغابة بني سعيد التي تغطي مساحة 19.203 كم^٢. والتي تحتضن فميساء من أنماط استعمال الأرض : الأيك، المبادلات التي تم تشجيرها بالصنوبر والأراضي الزراعية.

(١) مهندس، رئيس المركز الجهوي للدراسات والتهيئة، المياه والغابات، تطوان، المغرب.



تطور السياحة بالساحل المتوسطي للمغرب حصيلة وآفاق

ميمون هلالي^(١)

ملخص

أي درس يمكن استخلاصه من تجارب الأعداد السياحي بالساحل المتوسطي للمغرب؟ قمحطات ساحل الشمال، التي أنجز عدد منها منذ ثلاثين سنة خلت (بداية الستينات) تستحق اليوم وقفة تأمل لتقييم مدى نجاعة هذا الإعداد السياحي، لاسيما وأنها استفادت من دعم مكثف من طرف أجهزة الدولة (قروض، تشجيعات وفوائد متنوعة...) وأبانت عن آمال ومخاوف.

وإذا لم تكن السياحة قد لعبت دور محرك التنمية السوسيو - اقتصادية، فإنها تعد قطاعا مكتملا لا غنى عنه. فاختيار السياحة - وعلى حساب - عدة مؤهلات جهوية أخرى للقضاء على الأزمة الاقتصادية الموروثة عن الاستعمار الإسباني ومنافسة الاقتصاد الخفي (على أمل القضاء عليه في المدى الطويل) نتج عنه تعرض السياحة لقانون الأقوى أي القطاع السري^٢.

وبفعل الإرادة الوطنية والدولية للحد من بعض الأنشطة المزعجة (أو على الأقل التقليل من ثقلها) فإن السياحة مدعوة للقيام بدور كامل في إطار مختلف إمكانيات المجال المتوسطي.

أي درس يمكن استخلاصه إذن من تجارب الماضي؟

(١) أستاذ باحث، المعهد العالي الدولي للسياحة، طنجة، المغرب.

معارف مورفولوجية للقطاع الساحلي الفنيدق — رأس ترغة

عبد السلام بوعايدة^(١)

ملخص

يتميز القطاع الساحلي «الفنيدق — رأس ترغة» بتضاريس متنوعة وتكوينات صخرية متعددة ومورفولوجية متباينة، بحيث تجتمع هذه الخصائص فيما بينها لتعطينا أشكالاً ساحلية في عدة قطع حداثلة : أجراف تنزل مباشرة نحو البحر، وشواطئ ذات أجراف، وشواطئ ذات كتبان رملية... بعض هذه القطع تساعد على قيام تجهيزات ساحلية والبعض الآخر يصعب فيها تطبيق ذلك.

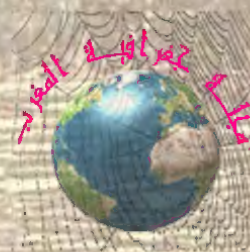
وتأتي مداخلتنا هاته لتعطي مفهوماً أوضح لدينامية هذا الخط الساحلي عن طريق التعريف بالعوامل المكونة له ودراسة مميزات الشواطئ والنتائج المورفولوجية التي تترتب عن تهيئتها، بحيث سيكون الهدف من خلال تحليلنا لهذا الشريط الساحلي هو محاولة تحديد القطع المستقرة من جهة، والحساسة والقابلة للانجراف من جهة أخرى. وهذا العمل يؤدي مباشرة إلى واقع ملموس يساعد على التهيئة الساحلية، ويدفع إلى التفكير في استعمال أحسن لهذا المجال الساحلي الذي يعتبر تراثاً طبيعياً هائلاً وجيت المحافظة عليه.

(١) أستاذ باحث، شعبة الجغرافية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تطوان، المغرب.

Université Abdelmalek Essaâdi
Faculté des Lettres et des Sciences Humaines
Tétouan - Maroc

Publications de la Faculté - Série : colloques n° 6

DEVELOPPEMENT DES MONTAGNES RIFAINES : Quelle stratégie ?



"Groupe de Recherches Géographiques sur le Rif (G.R.G. Rif)"